

تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي

لتغطية وسائل الإعلام المحلية لقضايا المجلس

Evaluation of Members of the Kuwaiti National Assembly of Media Coverage of Issues of Parliament

إعداد: جهز صالح العتيبي

رقم الطالب: 400920264

إشراف: الدكتور كامل خورشيد مراد

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط

تموز/ يوليو 2011

تفويض

أنا جهاز صالح العتيبي أفوض جامعة الشرق الأوسط تزويد نسخ من رسالتي ورقيا
والكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

جهاز العتيبي

تموز/ يوليو 2011

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لتغطية وسائل
الاعلام المحلية لقضايا المجلس"

واجيزت بتاريخ 2011/7/31

- 1- الاستاذة الدكتورة حميدة سميسم رئيساً 
- 2- الدكتور كامل خورشيد مراد مشرفاً 
- 3- الاستاذ الدكتور عزت حجاب مناقشاً خارجياً 

شكر وتقدير

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف على رسالتي هذه الدكتور كامل خورشيد مراد، الذي قدم لي الكثير من علمه وخبرته وأبدى الكثير من صبره وتفهمه وعطفه أثناء إعداد هذه الرسالة وهو الذي كان سباقا لدراسة الصحافة الكويتية منذ ثمانينات القرن الماضي، وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم التي قدمت لي الكثير من الكرم والعلم أثناء دراسة مساقات هذا البرنامج، وظلت بالنسبة لي وستظل أمّا حنونا ومعلمة كبيرة لا أنساها. وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عزت حجاب المناقش الخارجي من جامعة اليرموك الذي قبل عناء قراءة هذه الرسالة وناقشتها وتحسين مستواها من خلال خبرته الكبيرة في حقل الإعلام.

وكذلك أتقدم بالشكر إلى عميد كلية الإعلام الأستاذ الدكتور حلمي ساري ولكافة أساتذة كلية الإعلام في جامعة الشرق الأوسط الذين قدموا لنا الكثير من علمهم وعطائهم. كذلك الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة التحكيم الكرام.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا لمكتب رئاسة مجلس الأمة الكويتي وإلى مركز البحوث فيه وإلى أعضاء مجلس الأمة كافة حيث لم يبخلوا علي بالتعاون والمشورة والتنسيق أثناء إعداد هذه الرسالة وأثناء تطبيق الاستبيان في مرحلة لاحقة.

وكذلك أتقدم بالشكر إلى كافة زملائي من طلبة الماجستير في كلية الإعلام الذين وقفوا معي بالمشورة والعون كلما لزم الأمر ولا أربغ بتسميتهم خشية أن أنسى بعضهم.

فلكل هؤلاء كل التقدير والشكر.

الإهداء

أهدي رسالتي المتواضعة هذه إلى روح والدتي رحمها الله

وأهديها إلى والدي الكريم

وإلى جميع إخوتي وأخواتي وكافة أفراد أسرتي...

وكذلك أهديها إلى أصدقائي وزملائي من طلبة كلية الإعلام في جامعة الشرق الأوسط

الذين وقفوا معي وقدموا لي كل مساعدة احتجتها.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة...
د	الشكر والتقدير...
هـ	الإهداء...
و - ح	قائمة المحتويات...
ط	قائمة الجداول.....
ي	قائمة الملحقات...
ك - م	الملخص باللغة العربية...
ن - ع	الملخص باللغة الإنجليزية...
1	الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة
1	1- تمهيد:
3	2- مشكلة الدراسة:
3	3- أهداف الدراسة:
3	4- أهمية الدراسة:
4	5- أسئلة الدراسة وفرضياتها:
6	6- حدود الدراسة:
6	7- محددات الدراسة:
7	8- مصطلحات الدراسة:
8	9- المصطلحات الإجرائية:
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

11	1- تمهيد:
12	نظرية الأجندة "تحديد الأولويات":
15	"نظرية حارس البوابة":
16	الدراسات السابقة:
16	الدراسات الكويتية:
23	الدراسات العربية والأجنبية:
32	مباحث الإطار النظري: الرأي العام والعوامل المؤثرة فيه:
32	1 تمهيد:
34	أنواع الرأي العام :
37	مراحل تكوين الرأي العام
38	الرأي العام في المجتمعات النامية :
42	مباحث الإطار النظري: الصحافة الكويتية: نشأتها ودورها في الحياة السياسية.
42	تمهيد:
43	مراحل الصحافة الكويتية ومسيرتها
51	تاريخ الرقابة على الصحافة الكويتية
55	مباحث الإطار النظري: الحياة الديمقراطية والدستورية في الكويت:
55	مجلس الشورى (1921):
55	المجلس البلدي 1930:

56	مجلس المعارف 1936:
56	المجلس التشريعي الأول 1938:
57	المجلس التشريعي الثاني:
57	ما بعد استقلال الكويت:
61	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات):
60	منهجية الدراسة:
61	- مجتمع الدراسة:
61	- عينة الدراسة وأداتها
62	- اختبار صدق الأداة وثباتها
62	- طريقة التنفيذ:
63	- المعالجة الإحصائية:
63	- المقاييس الإحصائية:
63	- إجراءات التطبيق والتنفيذ:
66	الفصل الرابع: استعراض نتائج الدراسة
90	الفصل الخامس : مناقشة نتائج أسئلة الدراسة
105	توصيات الدراسة:
107	المراجع العربية:
113	الملاحق:

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية.	1
54	الجدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية لشمولية التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الكويتية.	2
55	جدول (3) التالي التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية.	3
56	الجدول (4) التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية.	4
58	الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية وحسب درجة التقييم.	5
60	الجدول (6) اتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية فيما يتعلق بأنشطة وقرارات مجلس الأمة.	6
61	جدول (7) الأهمية النسبية عن طريق الوسط الحسابي للقضايا التي تناولتها وسائل الإعلام الكويتية المختلفة حسب نمطها.	7
63	جدول (8) مستويات الرضا لأعضاء مجلس الأمة نحو تغطيات وسائل الإعلام الكويتية.	8
64	جدول (9) معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى شمولية التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.	8
65	جدول (10) معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى موضوعية التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.	10

66	جدول (11) معامل ارتباط بيرسون لاتجاهات التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.	11
67	جدول (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها القنوات التلفزيونية الكويتية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة	12
68	جدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الإذاعات الكويتية المحلية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.	13
70	جدول (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الصحافة المطبوعة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.	14
71	جدول (15) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الصحافة الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.	15

قائمة الملحقات

رقم الصفحة	رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الملحق
93	1	قائمة المحكمين:	1
94	2	استبانة الدراسة:	2

ملخص الدراسة باللغة العربية

تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي

لتغطية وسائل الإعلام المحلية لقضايا المجلس

Evaluation of Members of the Kuwaiti National Assembly of Media Coverage of Issues of Parliament

إعداد: جهز صالح العتيبي

إشراف: الدكتور كامل خورشيد

كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط (عمان، الأردن)

هدفت الدراسة التعرف إلى التغطية الإعلامية لإخبار مجلس الأمة الكويتي من وجهة نظر أعضاء المجلس أنفسهم، وتتوزع التغطية الإعلامية إلى أبعاد متعددة، منها ما يتعلق بالشمولية (comprehensively) ومنها ما يتعلق بالموضوعية (subjectively) ومنها ما يتعلق بالقضايا التي تناولتها وسائل الإعلام المحلية الكويتية. كذلك هدفت الدراسة التعرف إلى مستويات الرضا التي يشعر بها أعضاء مجلس الأمة نحو التغطيات لقضايا مجلس الأمة وأخباره في وسائل الإعلام الكويتية.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي (descriptive method) وأداته الاستبيان الذي طبق على أعضاء مجلس الأمة الكويتي جميعهم (2009 - 2013) كعينة حصرية شاملة للدراسة، وطبق الاستبيان في شهر حزيران/ يونيو من العام 2011، واستجاب (47) من أعضاء المجلس باللغة

خمسين عضواً منتخباً بالانتخاب الحر المباشر. وهم أعضاء الدورة الثالثة عشرة لمجلس الأمة التي ما تزال عاملة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

وهدفت الدراسة الإجابة على خمسة أسئلة وسبع فرضيات تحاول توضيح تساؤلات مشكلة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- بخصوص شمولية التغطيات الإعلامية: حصلت القنوات التلفزيونية الكويتية ومن بعدها الإذاعات الكويتية على أفضل النسب والمتوسطات الحسابية بشأن شمولية التغطيات الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة. تلا ذلك تغطيات الصحافة المطبوعة ثم الصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت).

2- بخصوص موضوعية التغطيات الإعلامية: فقد حصلت الصحافة المطبوعة على أفضل النسب والمتوسطات الحسابية في موضوعية تغطياتها الإعلامية، ثم جاءت القنوات التلفزيونية، بينما حصلت كل من الإذاعات والصحافة الإلكترونية على نسب ومتوسطات منخفضة في موضوعية التغطيات الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره.

3- اتجاهات التغطية الإعلامية: وبهذا الخصوص حصلت الصحافة الإذاعية على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (3.98)، في حين جاءت التغطيات التلفزيونية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (3.17)، وجاء في الرتبة الثالثة تغطيات الصحافة المطبوعة ثم الصحافة الإلكترونية على التوالي.

4- بخصوص الأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها التغطيات الإعلامية، فقد تبين أن معظم القضايا حازت على معدلات متوسطة أو منخفضة ومما تبين أن قضايا الفساد والإصلاح ثم القضايا الاقتصادية والإدارية وقضايا أخرى متفرقة حصلت على الاهتمام الأكبر في التغطيات الإعلامية، مقابل حصول القضايا السياسية وقضايا المساجلات الشخصية والفئوية ثم القضايا الأمنية على أهمية منخفضة وبعضها منخفضة جدا حسب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

5- بخصوص مستوى رضا أعضاء مجلس الأمة الكويتي عن اتجاهات التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره، فقد أظهرت الدراسة أن مستويات الرضا تراوحت بين "المنخفضة" و"المتوسطة"، وقد احتلت تغطية الصحافة الإذاعية الرتبة الأولى في مستويات الرضا، في حين جاءت تغطيات الصحافة المطبوعة في الرتبة الثانية، تلتها القنوات التلفزيونية ثم الصحافة الإلكترونية في الرتبة الأخيرة.

وقد أوصت الدراسة بتوصيات عدة منها ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بتحسين مستويات شمولية التغطيات الإعلامية لتكون أكثر شمولاً بما يشبع كافة الاهتمامات والإشباع التي يتطلبها الجمهور وخصوصاً قادة الرأي فيه. وأوصت بضرورة الاهتمام أكثر بموضوعية التغطيات الإعلامية خصوصاً بالنسبة للصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت) نظراً للمستويات الضعيفة للثقة في مستويات الموضوعية وكذلك الشمولية والاتجاهات.

Abstract

Evaluation of Members of the Kuwaiti National Assembly of Media Coverage of Issues of Parliament

A research by: Jahez Saleh Al Otaibie

Supervised by: Assistant Professor: Kamel Khurshid Murad

Faculty of Media – Middle East University (Amman, Jordan)

The study aimed at identifying the media coverage of the Kuwaiti National Assembly issues and news from the perspective of the Council members themselves, and distributed media coverage to multiple dimensions, including those related to (comprehensiveness) and which are related to (subjective) and which are related to issues addressed by the local media in Kuwait. As well as The study aimed to identify levels of satisfaction felt by the members of the National Assembly about the coverage of the National Assembly issues and the news in Kuwait media..

The study used (descriptive method) and the instrument was the questionnaire which applied upon all the members of the Kuwaiti National Assembly (2009-2013) acted as exclusive comprehensive sample, and which applied in June of 2011, and (47) members of the Board responded.

The study aimed at answering five questions and seven hypothesis that are trying to clarify assumptions of the research problem, and found a set of results, including the following:

1 - Regarding comprehensive media coverage: Kuwaiti television channels and later on Kuwaiti radio channels Obtained the best ratios and averages of comprehensive media coverage to the issues of the National Assembly and its news from the viewpoint of the National Assembly members. This was followed by coverage of printing press, and electronic media (Internet journalism).

2 – About the objectivity in media coverage: the printed press got the best ratios and averages, and then came television, while radio and electronic media got the lowest ratios in objectivity coverage of Kuwaiti National Assembly issues and news.

3 - Trends in media coverage : broadcast journalism got the first level with an average up to (3.98), while television coverage got the second rank with a moderate arithmetic average of (3.17), and in the third rank comes newspapers, then electronic journalism respectively.

4 - About the relative importance of the issues addressed by the media coverage, it was shown that most of the cases received moderate and low rates, consequences show that corruption and reform issues, then economic

and administrative issues ,and other sporadic issues got the most attention in the media coverage, while political issues and personal debates and security issues got low rate of importance and some are very low depending on percentages and averages.

5 – Regarding to satisfaction of members of the Kuwaiti National Assembly toward media coverage of the issues of the Kuwaiti National Assembly , the study shown that levels of satisfaction ranged between "low" and "medium", the radio has occupied first rank in the levels of satisfaction , while the coverage of the printed press in the second rank, followed by television and online journalism in the last rank.

The study recommended several recommendations, First the media coverage should be more comprehensive so that it fulfill the need and satisfaction for the public specially for the opinion leaders , further more it recommended that the media coverage should be more objective specially the electronic media because of the low level of the trust and confidence in such media shown in the conclusions.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

تمهيد:

تسهم وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها وأنماطها في أدوار مختلفة في مسيرة بناء الدولة وتمتين أواصر المجتمع الواحد والمجتمعات الأخرى القريبة أو البعيدة جغرافيا بعد أن أصبحت وسائل الإعلام قادرة على الوصول إلى أركان الأرض الأربعة. ويحتل المشهد السياسي الساحات الرئيسية في وسائل الإعلام خصوصا المحلية منها، فالخبر السياسي هو الأكثر حظوة والتغطيات الإعلامية للأحداث السياسية هي الأكثر اهتماما في وسائل الإعلام، خصوصا وسائل الإعلام في الدول النامية، نظرا لأهمية الأحداث السياسية التي تجري فيها، ونظرا لأن الأحداث السياسية تلقى بظلالها على مختلف مناحي حياة المواطن، مما ينعكس في وسائل الإعلام المختلفة.

ويلاحظ وجود علاقة قوية بين وسائل الإعلام من جانب وبين الفاعلين السياسيين في المجتمع والدولة من جانب آخر، وكلاهما يؤثران في بعضهما بعضا تأثيرا إيجابيا أو سلبيا، فوسائل الإعلام تسهم في رسم صورة الحدث السياسي ورسم صورة الفاعلين السياسيين من قادة وزعماء وغيرهم، وكذلك فإن السياسيين يؤثرون في وسائل الإعلام بطرق شتى منها ما يتعلق بالتشريعات والقوانين والتعليمات، ومنها ما يتعلق بالممارسات والأقوال والأموال التي قد يقوم بها السياسي للتأثير على وسائل الإعلام. والعلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة هي علاقة كبيرة ومعقدة ومتعددة الجوانب بما لا يسمح المجال للخوض في تفاصيلها.

وتعد دولة الكويت من أوائل دول المنطقة العربية التي تمتعت بميزتين مهمتين في المستوى السياسي والإعلامي، ألا وهما: هامش الحرية الكبير نسبيا الذي تتمتع به الصحافة الكويتية، ثم البرلمان المنتخب ممثلا في مجلس الأمة. واجتماع هاتين الميزتين في الدولة والمجتمع الكويتيين

كان له الأثر الملموس في تطور مناحي الحياة المختلفة، خصوصا الحياة السياسية، إذ تتفاعل وسائل الإعلام والحياة النيابية معا في علاقة مركبة ومعقدة نوعا ما، حيث يتخللها التنسيق والتعاون أحيانا، والصراع والتناقض أحيانا أخرى، فتنعكس تلك العلاقة في التغطيات الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره وأخبار أعضائه.

وتسعى هذه الدراسة للتعرف إلى الدور المهم الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة في مسيرة تعزيز الديمقراطية في الدولة، والدور الذي تقوم به في نشر الوعي السياسي بين المواطنين من خلال أساليب التغطية المختلفة التي توفرها وسائل الإعلام عن هذا الجانب المهم من جوانب الحياة السياسية في المجتمع الكويتي، بل فإن مجلس النواب أيضا يشكل نخبة قيادية ليس في المستوى السياسي فحسب، بل وفي المستويات الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، حيث ينشط الكثير من أعضاء المجلس في المحافل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويشكلون قادة للرأي العام ليس من خلال وسائل الإعلام ومن خلال المنتديات الاجتماعية المتمثلة في "الديوانيات" التي تنتشر في المجتمع الكويتي حيث يلتقي الناس لتداول الكثير من الأمور والقضايا التي تهمهم وتأثر في مناحي حياتهم المختلفة.

من هنا تجيء هذه الدراسة للتعرف على جانب واحد من جوانب علاقة وسائل الإعلام بمجلس الأمة الكويتي من خلال التعرف على تقييم أعضاء المجلس للتغطيات الإعلامية من حيث الشمولية ومن حيث الموضوعية ومن حيث الاتجاهات وعناصر أخرى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف إلى التغطية الإعلامية لأخبار مجلس الأمة الكويتي من وجهة نظر أعضاء المجلس أنفسهم، وتوزع التغطية الإعلامية إلى أبعاد متعددة، منها ما يتعلق بالشمولية (comprehensively) ومنها ما يتعلق بالموضوعية (subjectively) ومنها ما يتعلق بالقضايا التي تناولتها وسائل الإعلام المحلية الكويتية. كذلك هدفت الدراسة التعرف إلى مستويات الرضا التي يشعر بها أعضاء مجلس الأمة نحو التغطيات لقضايا مجلس الأمة وأخباره في وسائل الإعلام الكويتية.

أهداف الدراسة :

- 1- التعرف إلى التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضائه.
- 2- التعرف إلى مدى الايجابية والسلبية (الاتجاهات) في التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضائه.
- 3- التعرف إلى مدى رضا أعضاء مجلس الأمة عن التغطية الإعلامية لقضايا المجلس وأخباره من وجهة نظر أعضائه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسعى للتعرف إلى دور وسائل الإعلام المحلية في الحياة السياسية في المجتمع الكويتي جنباً إلى جنب مع الدور المهم والحساس الذي يقوم به مجلس الأمة الكويتي، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف إلى وجهة نظر أعضاء المجلس في أداء وسائل

الإعلام وبالتحديد نحو أدائها في التغطيات الإعلامية الخاصة بقضايا المجلس وأخباره وأخبار أعضائه، ومن هنا فإن الدراسة ستعتمد على رأي أو تقييم قطاع مهم من قطاعات المجتمع السياسي الكويتي ممثلاً في أعضاء مجلس الأمة الذين يشكلون معا نخبة قيادية في المجتمع، خصوصاً أنهم منتخبون انتخاباً مباشراً عن طريق صناديق الاقتراع.

وكذلك فإن الدراسة من شأنها وصف العلاقة بين قطاعين من القطاعات ذات التأثير الدائم والمعمق في الحياة السياسية في المجتمع الكويتي، أي العلاقة بين مجلس الأمة من جانب وبين وسائل الإعلام من جانب آخر، خصوصاً وأن الكثير من النقاش والجدل قد دار بشأن هذه العلاقة دون أن يخلو ذلك من اتهامات متبادلة في كثير من الأحيان بين الجانبين، أو بين بعض وسائل الإعلام والإعلاميين من جانب وبين بعض أعضاء المجلس من جانب آخر.

أسئلة الدراسة:

- 1- ما مدى شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟
- 2- ما مدى موضوعية وسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطيتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟
- 3- ما اتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية فيما يتعلق بأنشطة مجلس الأمة وقراراته من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

4- ما القضايا التي حازت على الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطياتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

5- ما مدى الرضا نحو تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

الفرضية الثانية: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين موضوعية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس.

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات التغطيات الإعلامية في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية.

الفرضية الرابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها القنوات التلفزيونية.

الفرضية الخامسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الإذاعات المحلية.

الفرضية السادسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة المطبوعة.

الفرضية السابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها (الصحافة الإلكترونية) صحافة الإنترنت.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية للدراسة:

تبدأ حدود الدراسة الزمانية من 2011/3/1 وحتى 2011/6/30.

الحدود المكانية:

مجلس الأمة الكويتي هو مجتمع الدراسة.

الحدود الموضوعية:

تقييم أعضاء مجلس الأمة لتغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية كافة لقضايا مجلس الأمة وأخباره من خلال وجهة نظر أعضاء المجلس. وتشمل الدراسة أيضا معرفة مدى رضا أعضاء المجلس عن التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام المحلية المختلفة بأبعادها المختلفة من حيث: الشمولية، الموضوعية، الاتجاهات، القضايا ومستوى الرضا عن التغطيات الإعلامية.

محددات الدراسة:

محددات تكمن في أن تقييم التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره جرى بحثها من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وهذا يعني أن نتائج الدراسة غير قابلة للتعميم على غير أعضاء مجلس الأمة الكويتي. لكن ذلك لا يمنع الاستنتاج أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي

لأداء وسائل الإعلام الكويتية يعكس قدراً كبيراً من رأي الشعب باعتبار أن هؤلاء الأعضاء منتخبون انتخاباً حراً مباشراً ويمثلون الكثير من اتجاهات الشعب وتقييماته نحو الكثير من القضايا.

مصطلحات الدراسة:

مجلس الأمة الكويتي:

يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً موزعين في خمس دوائر انتخابية، ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً لقانون الانتخاب. ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة. (المادة 80) مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ويجري التجديد خلال الستين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة (المادة 83). (الدستور الكويتي 1962: والمذكرة التفسيرية، 1962)

الصحافة الكويتية:

يؤرخ بعام 1928 لبداية الصحافة الكويتية عندما صدرت أول صحيفة كويتية اسمها "صحيفة الكويت"، وبدأت الصحافة تشهد تطوراً حتى عهد الاستقلال عام 1961م حيث تبدأ مرحلة جديدة أخرى وحيث ستنشأ عدد من الصحف اليومية وكذلك جمعيات وأندية تهتم بالصحافة. (الوقيان، 1994، 34).

الموضوعية الصحفية: الموضوعية الصحفية (subjectively) هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب تتضمن جهداً واعياً بعدم إصدار حكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية، وإسناد المعلومة لمصدرها، وبذل الجهد لعرض الآراء والأفكار كلها بتوازن لا تحيز فيه. (Black R.,1975,535) وللموضوعية ثلاثة عناصر هي: الإسناد للمصدر، وفصل الخبر عن الرأي، والتوازن. (حسام الدين، 19، 2003)

المصطلحات الإجرائية: (الباحث)

التغطية الصحفية:

هي النقل الموضوعي الصادق للحدث أو القضية من خلال شكل أو أكثر من أشكال الفنون الصحفية والإعلامية.

قضايا مجلس الأمة وأخباره:

هي التقارير أو الأخبار أو أي شكل من المعالجات الإعلامية التي تناقلتها وسائل الإعلام الكويتية المحلية بشأن أنشطة مجلس الأمة كهيئة أو كأعضاء منفردين أو ضمن كتل أو جماعات. سواء كانت تلك الأنشطة تمت تحت قبة المجلس أو خارجها.

وسائل الإعلام الكويتية:

ويقصد بها كافة أنماط وسائل الإعلام الكويتية التي يتلقاها المواطن الكويتي في الكويت، وتضم هذه الأنماط:

- 1- القنوات التلفزيونية بغض النظر عن ملكيتها أو طبيعتها إدارتها.
- 2- الإذاعات المحلية الكويتية بغض النظر عن ملكيتها أو إدارتها.

- 3- الصحف المطبوعة الصادرة في الكويت بغض النظر عن ملكيتها أو طبيعة إدارتها.
- 4- الصحف الإلكترونية (صحافة الإنترنت) بغض النظر عن ملكيتها أو طبيعة إدارتها أو مكان تسجيلها.

الشمولية: الشمولية (comprehensively) تعني قدرة الوسيلة الإعلامية على تناول القضايا والأخبار التي تهم الرأي العام المحلي أو الأغلبية منه وعدم تجاهلها أو عدم إعطائها المساحة أو الزمن المناسب من التغطية، أو عدم تجاهل جانباً مهماً من جوانبها لحساب الجوانب الأخرى، وبما يتيح للمواطن المتلقي تشكيل صورة مكتملة عن الحدث أو الأحداث أو القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام.

الموضوعية: وتعني الموضوعية (subjectively) اهتمام التغطية الإعلامية بذات الموضوع أو القضية المطروحة للنقاش وإسناد الخبر إلى مصدره والفصل بينه وبين الرأي وعرض وجهات النظر كافة، وتعني الموضوعية عدم استغلال القضية أو الحدث أو الخبر من أجل التعرض للجوانب الشخصية أو الذاتية أو الفئوية.

مباحث الإطار النظري

تمهيد: أهمية دراسة التغطيات الإعلامية:

الإطار النظري: نظرية الأجندة، ونظرية حارس البوابة:

الرأي العام وأهمية دراسته:

الصحافة الكويتية: نشأتها ودورها في الحياة السياسية:

الحياة الديمقراطية والدستورية في الكويت:

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

إن دراسة التغطيات الإعلامية لشأن أو مجال أو حدث من الأحداث ذات الأهمية في أي مجتمع، تقدم لنا الكثير من الفوائد، فهي تعرفنا على عملية الرأي العام وكيفية تشكلها والعوامل المؤثرة فيها، وتفيدنا أيضاً في التعرف إلى مستوى التطور الذي وصلته وسائل الإعلام في المجتمع والدولة إضافة إلى التعرف إلى دورها في تطور الأحداث واتجاهات الرأي العام. كذلك فإن التعرف على الجهات أو الشرائح أو النخب السياسية والاجتماعية التي تعتبر الأكثر تعاملًا مع الإعلام سيقدم لنا أفكاراً وصوراً عن التفاعل السياسي والاجتماعي الذي يحدث في هذا المجتمع أو ذلك.

ولأجل دراسة التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره، ولأجل التعرف إلى مديات تلك التغطية ومستوياتها، وجوانبها، ومكانم التقصير فيها، والقضايا التي حازت على الاهتمام الأكبر من غيرها، ومدى رضا أعضاء مجلس الأمة عن تلك التغطيات في وسائل الإعلام المختلفة، كان لا بد من الاستعانة بعدد من النظريات والنماذج النظرية ذات الصلة، وعلى الأخص نظرية "الأجندة" ثم نظرية حارس البوابة.

وتفيد نظرية "الأجندة" في التعرف إلى الأولويات التي تعتمدها وسائل الإعلام المحلية في ترتيبها لقضايا مجلس الأمة وإبرازها لأخباره وأخبار أعضائه وأنشطتهم المختلفة. أي أن النظرية تفسر لنا كيفية تشكل الرأي العام الكويتي ومساهمة وسائل الإعلام ومجلس الأمة في ذلك باعتبارهما مؤسسات تؤثر في الرأي العام وتقوده في الاتجاه الذي تخطط له وتضع له الأجندة.

أما نظرية حارس البوابة، فإنها تفيد في التعرف إلى الدور الحساس الذي يقوم به القائمون على وسائل الاتصال في تحديد أبعاد التغطيات الإعلامية لأي قضية وأي خبر أو سلسلة قضايا وأخبار تتعلق بجهة معينة مثل مجلس الأمة الكويتي. ومن المعروف أن نظرية "حارس البوابة" تهتم بالعوامل المختلفة التي تؤثر في قرارات حارس البوابة واتجاهاته حينما يقوم بتحرير الخبر أو التقرير في الوسيلة الإعلامية وحينما يتخذ قراره بنشره أو بثه أو على العكس، حينما يتخذ قراره بالامتناع عن النشر أو البث.

وفيما يأتي عرض لنظريتي "الأجندة" و"حارس البوابة الإعلامية".

أولاً: النظرية الأولى: نظرية "ترتيب الأولويات" أو "الأجندة" Agenda Setting

إن التعريف البسيط للأجندة هي أنها قائمة بأهم العناوين، أو قائمة بالعناوين الرئيسية التي تعدها أي لجنة أو اجتماع، بالترتيب لأولوياتها بحيث تكون الأكثر أهمية أولاً، ويقول أوسوليفان في هذا المجال " أي لجنة في العادة عندها أجندة للمناقشة، وأن أي شيء غير موجود على الأجندة لا يناقش في العادة (أوسوليفان، 1994، 6)

والفكرة الأساسية في نظرية "الأجندة" تقول " أنه مثلما يحدد جدول أعمال في أي لقاء ، فإنه يجري ترتيب الموضوعات التي سوف تناقش بناء على أهميتها، ولذلك استعير اسمها من فكرة جدول الأعمال "الأجندة" الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات.(عويس و عبد الرحيم، 1998،

(34

وقد وجدت بعض الدراسات أن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً في ترتيب أولويات الناس، وتمثل الصحافة "اللولب المحرك" والعامل الأول في وضع الأجندة والقضايا المحلية، باعتبارها تمارس

دورا حيويا كبيرا في تحديد ما يتحدث عنه معظم الناس، وينظرون إليها بوصفها السبيل لحل المشكلات والقضايا ومعالجتها. (Winner,1982,245)

ومن هنا يمكن فهم كيف تختلف التغطيات الإخبارية من وسيلة إعلامية إلى أخرى، تبعا لمجموعة من المؤثرات والعوامل منها ما يتعلق بتوجهات الوسيلة الإعلامية أو فلسفتها اتجاه الأحداث والقضايا التي يجري تناولها أو منها ما يتعلق بملكية الوسيلة الإعلامية، فمنها ما هو مملوك للحكومة ومنها ما هو للمعارضة أو منها الاهتمامات للمحررين أو المالكين وكذلك منها ما يتعلق بإمكانات فنية تسمح ببث أو نقل بعض القضايا والأخبار أو لا تسمح، لذلك تبرز فكرة أو ضرورة "ترتيب الأولويات".

وتهتم بحوث "ترتيب الأولويات" بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام، وال جماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهتم المجتمع. وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي يتم التركيز عليها بشدة، والتحكم في طبيعتها ومحتواها، هذه الموضوعات تثير اهتمامات الناس تدريجيا، وتجعلهم يدركونها، ويفكرون فيها، ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام. (مكاوي والسيد، 1994، 288)

وقد رأى "برنارد كوهين" في الستينات أن الصحافة لا تنجح في تعريف الناس كيف تفكر، ولكنها تنجح أكثر في تعريف القراء ماذا يفكرون فيه، ومثل هذه الأفكار هي التي استعادت مفهوم القوة المحدودة لوسائل الإعلام، حيث يشير هذا المفهوم إلى الدور المؤثر لوسائل الإعلام في تحريك الجمهور بالقضايا والموضوعات لتتفق في ترتيبها مع الترتيب الذي تضعه وسائل الإعلام لأهمية هذه القضايا والموضوعات. (عبد الحميد، 1997، 274)

وتهتم هذه النظرية على وجه التحديد بالقضايا والأخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام عبر فترة زمنية قصيرة أو ممتدة، وغالبا ما تنتهي الدراسات القائمة على هذه النظرية إلى وجود مستوى عال من التشابه بين حجم أو مستوى الاهتمام المعطى لقضية معينة من قبل وسائل الإعلام وبين مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذي تعرض لهذه الوسائل، ولا تعني هذه النتائج أن وسائل الإعلام لها قدرة على حمل الجمهور لاعتناق وجهة نظر معينة، ولكن وسائل الإعلام تتجح في حمل الجمهور على اعتبار بعض القضايا أكثر أهمية من قضايا أخرى، أي أن أولويات الاهتمام لدى وسائل الإعلام تصبح هي ذاتها أولويات الجمهور نفسه. (حسن، 1991، 98)

وتسعى نظرية ترتيب الأولويات التعرف إلى ثلاثة أهداف كالاتي:

- 1- الطرق التي تجمع بها وسائل الإعلام الأخبار والموضوعات من خلال ما يعرف بعملية "حارس البوابة" Gatekeeper أو ما يطلق عليه بعضهم "صناعة الأخبار".
- 2- نتائج ترتيب الأولويات.
- 3- تأثير ترتيب الأولويات على ما يفكر فيه الناس بغض النظر عن أهمية الموضوعات المقدمة. (عبده، 2004، 104)

إن نظرية الأجندة من شأنها إفادة الدراسة في تبيان كيف ينظر كل من قادة الرأي العام "أعضاء مجلس الأمة الكويتي" إلى بعض أولويات وسائل الإعلام في تناول القضايا التي تشكل محور اهتمامهم، وبالتالي اهتمام أبناء الشعب الكويتي. أما من الجانب الآخر فهي تبين كيف تتعامل وسائل الإعلام الكويتية مع تلك القضايا من حيث الأولويات.

النظرية الثانية: نظرية حارس البوابة:

تفيد نظرية "حارس البوابة" هذه الدراسة بتفسيرها لكيفية حجب أو تعديل بعض الرسائل الإعلامية حول بعض القضايا أو الأخبار التي يتلقاها الناس في وسائل الإعلام المختلفة، والنظرية، تحاول تفسير لماذا يجري حجب بعض الأخبار أو القضايا أو تعديلها، وهي بذلك تكون قد قدمت مساندة نظرية لنظرية "الأجندة" وتكاملت معها في تفسير اختلاف التغطيات الإعلامية من وسيلة إعلامية إلى أخرى.

وينسب الفضل إلى عالم النفس النمساوي في بناء نظرية حارس البوابة، يقول (ليفن): أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور هناك نقاط أو (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وأنه كلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام، ازدادت المواقع التي يصبح فيها متاحاً لسلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنقل بالشكل نفسه أو بعد إدخال بعض التغييرات عليها، لهذا يصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات والقواعد التي تطبق عليها، والشخصيات التي تملك بحكم عملها سلطة التقرير، يصبح نفوذهم كبيراً في انتقال المعلومات. (رشتي، 1978، 294)

إن هذه النظرية ستلقي الضوء على العوامل التي تتحكم في التغطيات الإعلامية التي تقوم بها وسائل الإعلام أثناء تغطية القضايا والأخبار الخاصة بمجلس الأمة، وهذه قضايا عادة ما تستقطب اهتمام الكثير من الجهات المعنية وعلى رأسها الرأي العام الكويتي المحلي والرأي العام الخليجي والعربي واهتمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية أيضا في كثير من الأحيان، إلى جانب اهتمام مراكز صناعة القرار في الدولة الكويتية.

الدراسات السابقة:

لا يوجد دراسات كثيرة (حسب علم الباحث) في هذا الموضوع الذي يتناول تغطيات صحفية لقضايا مجلس الأمة، لكن يوجد بعض الدراسات القليلة عن الصحافة الكويتية وبعض الدراسات السياسية أو الإعلامية التي تهتم بالاتجاهات أو غيرها من جوانب الظاهرة الإعلامية في المؤسسات الإعلامية أو في دراسات الجمهور خصوصا الدراسات الأكاديمية التي تجرى على طلبة الجامعات.

وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي استطاع الباحث الوصول إليها:

الدراسات الكويتية:

مراد، كامل خورشيد (1988) (الصحافة الكويتية: دراسة في تطورها، وهيكلتها وخصائصها ، وهدفت الدراسة التعرف إلى مسيرة تطور الصحافة الكويتية، والتعرف إلى هيكلتها وخصائصها والعوامل التي أثرت في تلك العناصر من خلال دراسة خمس صحف كويتية يومية هي: الرأي، السياسية، القبس، الوطن، والأنباء.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الاجتماعي واستعان الباحث بالوثائق والإحصاءات الرسمية وأخبار الصحف والإذاعات والبرامج التلفزيونية إلى جانب المقابلات وأسلوب الملاحظة. وتكونت الدراسة من سبعة فصول استعرضت تاريخ مسيرة صحافة الكويت، وخصائص المجتمع الكويتي والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك استعرضت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت، ثم نشوء وسائل الإعلام وتطورها، وكذلك تطور مسيرة الديمقراطية والانتخابات ومجلس الأمة منذ عام 1921 وحتى عام 1988 وهو عام إجراء الدراسة.

وانتهت الدراسة في فصلها السابع إلى مجموعة من النتائج نشير إلى ما يتعلق منها بموضوع دراستنا هذه، فقد أشارت الدراسة إلى عدد من العوامل التي أثرت إيجاباً على الصحافة الكويتية أهمها نمط الملكية للصحف حيث أتاحت الملكية الخاصة لهذه الصحافة في وقت كانت الصحافة العربية غالباً مملوكة للدولة، كذلك كان لعامل درجة الحرية العالية نسبياً أثر إيجابي في تطور الصحافة الكويتية، كذلك الدور الإيجابي الذي لعبه الصحفيون العرب من غير الكويتيين الذين امتلكوا المهارات الصحفية الضرورية، وكل ذلك إلى جانب الطفرة النفطية التي تبعت اكتشاف النفط عام 1938.

وبينت الدراسة كذلك بعض جوانب الضعف التي عانت منها الصحافة الكويتية، منها: اعتمادها على النقل من بعض الصحف العالمية بلا تدقيق في مدى مصداقية الخبر، كذلك فإن الحرية النسبية التي تمتعت بها الصحافة الكويتية شجع لدى بعضها النزوع نحو الإثارة وإظهار التمرد والرفض، وربما كان للتنافس الشديد بين هذه الصحف دور في تعزيز تلك التوجهات حسب الدراسة.

ورغم اختلاف محاور هذه الدراسة عن دراستنا الحالية، من حيث اعتمادها المنهج التاريخي ومنهج التحليل الاجتماعي، مقابل اعتماد دراستنا الحالية المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي، إلا أن لهذه الدراسة فائدة كبيرة في التعرف إلى مسيرة تطور الصحافة الكويتية، والتعرف إلى خلفيتها التاريخية، مما سيساعد على فهم العلاقة بين الصحافة من جانب وبين عناصر النظام السياسي في الكويت خصوصاً مجلس الأمة الذي يشكل محور دراستنا الحالية.

دراسة مصباح (2005) "اتجاهات الكويتيين نحو الأخبار والفضائيات الإخبارية"

وقد استهدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الأخبار والفضائيات، وكيف تتحدد الاتجاهات في مجتمع حديث التعامل مع الدراسات المسحية، وبلغت عينة الدراسة 400 مفردة، وتوصلت إلى عدة نتائج كما يلي:

1- يرى المواطنون الكويتيون أن القنوات زادت من معدل معرفتهم بالقضايا العامة.

2- القنوات الإخبارية أثرت سلباً في العلاقات العربية.

3- يرتبط كل من التعليم والاهتمام بالأخبار بتكوين الآراء والاتجاهات نحو القنوات الفضائية.

دراسة مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي (2008) أولويات المواطن الكويتي:

قام مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة بهذه الدراسة الاستطلاعية، وكان الهدف من الدراسة التعرف على أولويات المواطن الكويتي حتى يتمكن أعضاء المجلس من الاهتمام بلك القضايا، وجرى الاستطلاع خلال الأيام القليلة التي سبقت العملية الانتخابية مباشرة على عينة تمثل نصفاً بالمائة من إجمالي الناخبين المقيدون بكشوف الانتخابات بالدوائر الخمس والبالغ عددهم 361.685 ناخباً. وكان الذكور والإناث في العينة 161.186 من الرجال، بينما النساء 361.685

وتكونت استمارة الدراسة من سؤال واحد كما يلي:

"أخي المواطن: ما أهم القضايا التي تريد من مجلس الأمة (2008) أن يضعها ضمن أولوياته؟"

وقد جاءت نتائج الاستطلاع بالقضايا الأربع والعشرين في اهتمامات الناخب الكويتي كما يلي

مرتبة حسب الأهمية:

النسبة	التكرارات	القضية أو المشكلة	الترتيب
%50.4	1000	النهوض بالتعليم	1
%46.4	921	تطوير الرعاية الصحية	2
%45.4	901	زيادة الرواتب والحد من ارتفاع الأسعار	3
%28.3	562	إسقاط القروض	4
%26.6	528	القضية الإسكانية	5
%18.2	361	الاهتمام بقضايا المرأة الاجتماعية	6
%15.0	298	حل مشكلة البطالة والاهتمام بالموارد البشرية	7
%12.8	254	حل مشكلات غير محددية الجنسية	8
%12.1	240	التنمية الاقتصادية	9
%11.1	220	تطوير المرافق والبنية التحتية	10
%9.9	197	محاربة الوساطة والفساد الإداري وتطبيق القانون	11
%7.3	145	الاهتمام بقضايا الشباب والرياضة	12
%7.0	139	تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة	13
%6.8	135	حل المشكلات المرورية	14
%6.5	129	القضاء على تجارة الإقامات ومشكلة العمالة الوافدة	15
%5.1	101	التعاون بين السلطتين	16
%4.8	95	مناقشة قضية إزالة الدواوين	17
%4.6	91	تطبيق الشريعة الإسلامية	18

19	الاهتمام بالمعاقين	75	3.8%
20	الاهتمام بقضايا المتقاعدين	73	3.7%
21	الحفاظ على الوحدة الوطنية	62	3.1%
22	حماية المال العام	60	3.0%
23	تعديل الدوائر الانتخابية	54	2.7%
24	أخرى (تجنيس، سياحة، بيئة، إعلام).	44	2.2%

يلاحظ من نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية أن القضايا المحلية ذات البعد المعيشي كانت تسيطر على أولويات المواطن الكويتي، أما القضايا ذات البعد السياسي مثل التعاون بين السلطتين أو مثل مناقشة قضية إزالة الدواوين أو تطبيق إزالة الدواوين أو تطبيق الشريعة الإسلامية جاءت في الترتيب السادس عشر فما فوق. وهذا يدل على أن المواطن الكويتي لا يشعر بالضغط إزاء القضايا الأمنية أو السياسية على مستوى الوطني العام نتيجة الاستقرار النسبي في هذه القضايا. وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في تعرضها لاهتمامات المواطن وأولوياته ولو من وجهة نظر المواطن نفسه، في حين أن دراستنا الحالية تهتم بالأولويات من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب ومن خلال ما يطرح في وسائل الإعلام المحلية الكويتية.

دراسة مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي (2009) أولويات المواطن الكويتي:

قام مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة بهذه الدراسة الاستطلاعية، وكان الهدف من الدراسة التعرف على أولويات المواطن الكويتي حتى يتمكن أعضاء المجلس من الاهتمام بلك القضايا، وجرت الدراسة على عينة من الناخبين المقيدون بكشوف الانتخابات بالدوائر الخمس

والبالغ عددهم 384.970 ناخباً. وكانت نسبة الذكور والإناث في العينة 45.65% من الرجال، بينما النساء 54.34% .

وكانت استمارة الدراسة تتكون من سؤال واحد كما يلي:

(أخي المواطن: ما هي أهم القضايا التي تريد من مجلس الأمة المنتظر (مايو 2009) أن يضعها ضمن أولوياته؟)

وقد جاءت نتائج الاستطلاع بستة وعشرين من اهتمامات الناخب الكويتي، وجاءت العشرة الأولى كما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- 1- قضية النهوض بالتعليم. 2- قضية تطوير الرعاية الصحية. 3- إسقاط القروض. 4-
- القضية الإسكانية. 5- زيادة الرواتب. 6- مشكلة البطالة. 7- مشكلات غير محددتي الجنسية. 8-
- قضايا المرأة. 9- التنمية الاقتصادية. 10- حل المشكلات المرورية.

ويلاحظ أن القضايا العشرة الأولى في اهتمامات المواطن الكويتي لم تتغير عنها في استطلاع العام السابق، لكن القضايا اللاحقة تعرضت لتغيرات طفيفة في الترتيب مما يدل على الاستقرار في التطلعات أو الاهتمامات، ومما يعزوه الباحث إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبياً بين إجراء الاستطلاعين.

الفضلي، محمد (2010) دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي نحو القضايا المحلية، ومعرفة مدى اعتماد المواطن الكويتي على هذه القنوات في الحصول على المعلومات لإشباع حاجاته، وبناء رأيه السياسي تجاه القضايا المحلية، وهدفت

الدراسة كذلك إلى معرفة مدى ارتباط أجندة الجمهور بأجندة القنوات الفضائية الكويتية الخاصة، ومعرفة أي من هذه القنوات يفضلها الجمهور الكويتي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والاستبيان أداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المواطنين الكويتيين من العشرين سنة فأكثر، وطبقت على عينة من (1124) مواطنا من المناطق الست التي تقسم بها الكويت إداريا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- 1- يعتمد أغلب المواطنين الكويتيين على القنوات الكويتية الخاصة لإشباع حاجاتهم. والاعتماد على قناة فضائية بعينها يزيد من الإشباع المتحققة للمواطن الكويتي.
- 2- يزداد اعتماد المواطن الكويتي على قنواته الفضائية المفضلة في أوقات الأزمات، مثل حل مجلس الأمة، والانتخابات البرلمانية، أو في أثناء الاستجابات أكثر منها في الأوقات العادية.
- 3- هناك ارتباط كبير بين أولويات القنوات الفضائية الكويتية وبين أولويات جماهيرها من المواطنين.

ورغم أن الدراسة تهتم بالقنوات الفضائية فقط ودورها في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي، إلى أنها تتشابه مع دراستنا الحالية في بعض الجوانب، أهمها أنها أجريت على المجتمع الكويتي، واختصت ببعض وسائل الإعلام الكويتية، كذلك فهي اهتمت بالعلاقة بين الإعلام وبين التأثير في الرأي العام، وهذا ما تتعرض له دراستنا بطريقة غير مباشرة من خلال معرفة تقييم أعضاء مجلس الأمة في القضايا والأخبار التي تتناولها وسائل الإعلام الخاصة التي تشكل الرأي العام للمواطن الكويتي.

كذلك فإن هذه الدراسة استخدمت نظرية "الأجندة" إلى جانب نظريات أخرى كإطار نظري لها وهي النظرية نفسها التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية في إطارها النظري وفي تفسير نتائج الدراسة.

الدراسات العربية والأجنبية:

دراسة الحوسني، حمد علي حسن (2004) إشكالية الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النوعية أو النظرية، ومشكلتها تتمثل في العلاقة التبادلية بين الإعلام والسياسة في ضوء التغيرات الواسعة التي رافقت ظاهرة العولمة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وقد حددت الدراسة مشكلتها في محور رئيسي يتمركز حول مظاهر التغير الذي طرأ على العلاقة بين السياسية والإعلام وأسبابه وانعكاساته على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقام الباحث بتحليل عدة نماذج تطبيقية لدور الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد وهي:

1- الإعلام السياسي في حرب الخليج الثانية 1990/1991م.

2- الإعلام السياسي في أحداث 11 سبتمبر 2001م.

3- الإعلام السياسي في حرب الخليج الثالثة 2003م.

واستخدم الباحث منهج البحث التاريخي والتحليل والمقارنة ، وقد تناولت الدراسة سياسات دول عديدة خصوصاً السياسة الأمريكية باعتبارها مركز العولمة أو صانعتها كما تناولت السياسات العربية والإعلام العربي ضمن رؤية نظرية تقوم على علاقة التبعية.

واستنتجت الدراسة أن الإعلام عموماً والإعلام السياسي خصوصاً أصبح انطلاقاً وحرية في التعبير عن الرأي العام ، وأكثر جرأة وفعالية في تشكيل الرأي العام المحلي والعالمي وتفعيل دوره في صنع القرار السياسي وإعادة صياغة الخطاب الإعلامي السياسي.

وكذلك فقد استخلصت الدراسة "أنه بحكم النظام الدولي الجديد أصبحت السياسة والسياسيون يتوددون للإعلام والإعلاميين لخدمة أغراضهم وأهدافهم السياسية".

دراسة الدليمي - كامل (2008) اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق.

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات التغطية للحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ورصد أهم القضايا التي تناولتها الصحافة الأردنية من خلال أسلوب تحليل المضمون، وكذلك رصد التحول في صورة الولايات المتحدة في المجتمع الأردني وفي الصحافة الأردنية، واستخدمت الدراسة نظريتي حارس البوابة وترتيب الأجندة، وخلصت الدراسة إلى وجود تحول سلبي في صورة الولايات المتحدة، كذلك تبين أن الصحافة الأردنية أعطت اهتماماً كبيراً باحتلال العراق وأعطته أولوية كبيرة في تغطياتها.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في كونها استخدمت دراسة التغطيات الإعلامية، ثم أنها اعتمدت على نظريتي حارس البوابة الإعلامية والأجندة.

مؤسسة مهارات بالتعاون مع مؤسسة International Media Support (2009)

"التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية في لبنان"، (حزيران 2009).

وهدفنا إلى رصد الأداء الإعلامي بين 2009/5/7 و 2009/6/7، لتغطية وسائل الإعلام

لانتخابات التشريعية في لبنان (حزيران 2009)

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء وسائل الإعلام اللبنانية خلال هذه الانتخابات في ضوء القانون الجديد رقم 25 تاريخ 8-10-2008 الذي حدد لهذه الوسائل معايير التغطية الإخبارية والدعاية والإعلان في فترة الانتخابات. إذ إن هذا القانون حمل قواعد جديدة للتغطية الإعلامية للانتخابات من خلال السعي إلى ضمان المساواة بين المرشحين وتحاشي تحول وسائل الإعلام إلى أدوات ترويج فئوية بالإضافة إلى محاولة إيجاد حل لتبعية هذه الوسائل لقوى سياسية ومالية. لذلك دعا القانون وسائل الإعلام صراحة إلى "تأمين العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين"، وإلى "وجوب امتناع الوسائل والمرشحين عن التشهير والقذف والذم والتجريح وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية... وكذلك الامتناع عن التخويف والتخوين والتكفير".

وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليل مضمون النصوص الإعلامية لسبع محطات تلفزيون محلية ومحطتين إذاعيتين وأربع صحف يومية، هي المؤسسات الإعلامية الأكثر متابعة من الجمهور، وتعبر عن مختلف التيارات والقوى السياسية. وقد خضع مضمونها لرصد دقيق طوال الأسابيع الأربعة التي سبقت الانتخابات بغية تحليل تغطيتها وتحديد مدى التزامها بقانون الانتخاب.

واعتمد تحليل مضمون هذه الوسائل طرقاً متعددة كمثل تصنيف النصوص وفق سلم من ثلاث درجات: ايجابية، سلبية وحيادية، وتحليل كمي ونوعي للنصوص، وتحليل المقدمات الإخبارية لمحطات التلفزيون فضلاً عن مقارنة اجتماعية وسياسية للتغطيات الإخبارية.

جاءت خلاصات الدراسة لتؤكد أن قانون الانتخابات التشريعية لم ينجح في تحقيق ما هدف إليه من خلال مراقبة وسائل الإعلام وتنظيم تغطياتها للحملة الانتخابية. وأظهرت النتائج مجموعة كبيرة من الشوائب في تغطيات وسائل الإعلام كغياب التوازن والحياد والتزام بعض الوسائل خطأ فئوياً واضحاً من خلال الترويج لصالح مرشحين معينين.

كما بينت الدراسة شوائب في الخطاب المعتمد كمثّل التخويف والتخوين واستخدام لغة العنف والتحريض والاتهامات وغيرها. هذا فضلا عن ضعف البرامج الانتخابية للمرشحين واعتمادها على التحريض الطائفي والفئوي بدلا من مشاريع عمل سياسية واجتماعية تستجيب لحاجات المواطن ومستلزمات المصلحة العامة. وقد بقي القسم الأكبر من هذه المخالفات التي ارتكبتها وسائل الإعلام من دون عقاب مما يدعو إلى إعادة النظر بالقانون وآلية تطبيقه.

وأظهرت عملية الرصد أيضا غيابا صارخا للمرأة في هذه الانتخابات، كما بدا الأفق مسدودا أمام الطاقات الجديدة الطامحة إلى المشاركة في مسؤوليات الشأن العام. وقد ترددت بقوة أصداء دور المال في العملية الانتخابية، وهو عنصر من شأنه تعطيل العملية الانتخابية وشل إرادة الناخب.

الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية (الأردن) (2011) تغطية المادة الإخبارية الانتخابية في وسائل الإعلام لمجلس النواب الأردني السادس عشر.

جاءت هذه الدراسة ضمن مشروع كبير للمجموعة العربية لرصد الإعلام في 12 دولة عربية بالتعاون مع الهيئة ومركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان وبدعم من المجموعة الدنمركية للإعلام. وقد اعتمدت الدراسة على عملية رصد شارك فيها 17 راصدا شملت تغطية الصحافة اليومية والأسبوعية والإعلام المرئي والمسموع ووكالة الأنباء الأردنية للانتخابات النيابية بهدف تحسين دور الإعلام في الإصلاح الديمقراطي وتنبيه وسائل الإعلام المتعددة لدورها في التغطية غير المنحازة والمهنية وفحص مدى النزاهة والشفافية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في تقديمها للأخبار والموضوعات للمواطنين بدون تحيز.

وأشارت الدراسة إلى أن ما يميز منهجية الرصد لهذا العام مقارنة برصد عام 2007 هو رصد الدور الإعلامي للمسؤولين (الفاعلين السياسيين) وتحركاتهم أثناء الانتخابات واعتماد استمارة

كيفية وأخرى للكراهية إلى جانب الاستمارة الكمية مبينا أن الراصدين استخدموا منهجية تحليلية من خلال استبانات تحليل مضمون كمية وكيفية تم تصميمها من قبل خبراء في رصد وسائل الإعلام على مستوى الوطن العربي، وأظهرت نتائج الدراسة التحيز الإعلامي الأكبر في التغطية لأصحاب النفوذ المالي وذلك بسبب المال الانتخابي الهائل الذي تم توظيفه في الإعلانات لهؤلاء المرشحين في كافة وسائل الإعلام المرصودة .

وحصلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) على نسبة 100 بالمائة في تغطية المادة الإخبارية التي تتناول الانتخابات. أما تغطية الصحف اليومية الخمس من حيث حجم التغطية الإخبارية اليومية فقد بلغ حجم التغطية للانتخابات في «العرب اليوم» 18 بالمائة و«الرأي» 16 بالمائة وبعدها الغد 15 بالمائة والسييل 9 بالمائة. وأظهر أيضا تفوق «الدستور» أيضا في حجم التغطية الصحفية للانتخابات حسب المساحة (سم مربع) ، حيث أظهر الرصد أن مساحة المادة التي تتناول الانتخابات في «الدستور» وصلت إلى 29 بالمائة ، وفي «الرأي» 24 بالمائة أما في «العرب اليوم» فوصلت إلى 22 بالمائة و«الغد» 19 بالمائة، و«السييل» 6 بالمائة.

أما بالنسبة لحجم تغطية الصحافة الأسبوعية للانتخابات بين الرصد أن شيحان احتلت الصدارة بنسبة 7ر47 بالمائة تلتها الشاهد بنسبة 2ر30 بالمائة والأهالي بنسبة 1ر9 بالمائة.

أما تغطية الإعلام المرئي للانتخابات النيابية حسب عدد المواد الإعلامية بلغت في التلفزيون الأردني 4ر44 بالمائة وفي جوسات 31 بالمائة وفي تلفزيون نورمينا 6ر24 بالمائة.

كما أظهرت أن الوسائل الإعلامية المرصودة خصصت مساحات كبيرة للإعلان ولافتتاح المقرات الانتخابية والتي تفوقت على المقالات والآراء والتحليلات التي تتحدث عن الفاعلين السياسيين حيث أن المادة التي لا تحتوي فاعلا سياسيا لا ترصد.

وأوضحت نتائج الدراسة أن المؤشرات كلها تؤكد أن الحملات الانتخابية عبر وسائل الإعلام الأردنية أصبحت أشبه بالحملات الإعلانية أكثر منها إلى الحملات الدعائية والإعلامية مما يدل حسب الدراسة على حجم المال الانتخابي المستخدم في الانتخابات النيابية لهذا العام للبرلمان السادس عشر مما يؤكد الانطباعات العامة بأن المال الانتخابي تم توظيفه بشكل جيد.

البرغوثي، مروان (2011) الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي وإسهامه في العملية الديمقراطية في فلسطين، تجربة المجلس التشريعي في الفترة ما بين 1996-2008م. هدفت الدراسة التعرف إلى تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني من حيث الأداء التشريعي والرقابي، واستخدم الباحث المنهج التوثيقي والتاريخي واستخدم الوثائق والقرارات الصادرة عن المجلس وقام بتحليلها ودراستها كذلك استعان بالملاحظة باعتباره أحد أعضاء المجلس المنتخبين. وقد كان الباحث قد استكمل الجزء الأكبر من مواد الرسالة قبل اعتقاله والحكم عليه في المعتقلات الإسرائيلية منذ عام 2003.

وتناول الباحث في الفصل الأول تاريخ النظام السياسي، وتأسيس الأحزاب الفلسطينية ابتداء من الانتداب البريطاني وصولاً لتأسيس السلطة الوطنية، فيما عالج الفصل الثاني الجذور التاريخية للعمل البرلماني في فلسطين، كما تناول قانون الانتخابات لعام 1995، واستعرض تجربة الانتخابات التشريعية عام 1996.

وتناول الفصل الثالث من رسالة البرغوثي صلاحيات التشريعي بالقانون الأساسي، في حين عالج الفصل الرابع القرارات الصادرة عن المجلس سواء سياسية تتعلق بالقدس والمفاوضات والاستيطان، وغيرها، أو اجتماعية أو اقتصادية.

وبحث الفصل الخامس من الرسالة في الأداء الرقابي للمجلس التشريعي وإجراءات حجب الثقة ومدى استخدام المجلس لأدواته الرقابية، فيما تناول الفصل السادس أنشطة المجلس الأساسية ومكانة "التشريعي" بالنظام السياسي الفلسطيني.

وتناول الفصل السابع دور المجلس التشريعي في المجتمع المدني وعلاقة الديمقراطية بالدولة ومعوقات العملية الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمرأة، وغيرها، فيما عالج الفصل الثامن تشكيل المجلس التشريعي الثاني، مبينا الوضع السياسي، بالإضافة لقانون الانتخابات الجديد، كما عرض توزيع المقاعد والخلفيات العلمية والسياسية لأعضاء المجلس بالإضافة لتقييم الأداء الرقابي للمجلس الذي فشل في أن يقوم بأي من مهامه الأساسية، سيما في مجال التشريع والرقابة.

وأشار الباحث إلى أن المجلس التشريعي الثاني عانى كثيرا نتيجة تعرض ثلث أعضائه للاعتقال والانقسام السياسي، لافتا الانتباه إلى أن حصاد المجلس في سن القوانين والتشريعات كان متواضعا خلال العشر سنوات الأولى وقبل الانتخابات البرلمانية الثانية، وأن ما يميز المجلس الثاني أنه لم يصدر أي قانون.

وأوضح الباحث أن المجلس على الرغم من السلبيات التي واجهت عمله إلا أنه نجح في إقرار قانون أساسي عصري، ونجح في التخفيف والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، ومارس دورا في الرقابة من خلال استجواب الوزراء والمسؤولين، وقد أقر المجلس قانونا انتخابيا للمجالس المحلية يخصص 20% من المقاعد للمرأة، وكذلك في الانتخابات التشريعية.

وبين أن "التشريعي" أسهم في نقل السلطة بشكل سلس بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات طبقا للدستور "القانون الأساسي".

وأظهرت النتائج أن الاحتلال يشكل عائقا حقيقيا لعمل المجلس التشريعي سواء بالقيود التي تفرضها الاتفاقات وعدم وجود أي اختراق على صعيد إنهاء القضايا الأساسية العالقة مع إسرائيل،

كالأسرى واللاجئين، والقدس، والحدود والمياه، وغيرها من المسائل العالقة، إذ أوضحت الدراسة أن المجلس لا يستطيع تنفيذ القوانين الخاصة بهذه القضايا نظرا لوجود الاحتلال، مع أنها كانت القضايا الأبرز التي احتلت أجندة عمله.

تعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ مما سبق من دراسات سابقة أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الأولى التي اهتمت بأولويات المواطن من زوايا متعددة، وقد كانت دراسات مركز البحوث والدراسات الكويتي مثلا على ذلك، وقد جاءت هذه الأولويات من وجهة نظر المواطن نفسه، والثانية التي تهتم بالتغطيات الإعلامية لشأن أو أكثر من شؤون الحياة خصوصا الشؤون السياسية والعسكرية، وقد هدفت إلى التعرف إلى طبيعة تلك التغطية التي قامت بها وسائل الإعلام (خصوصا الصحف) لتلك الأحداث كدراسة (الدليمي، 2008) أو دراسة (مؤسسة مهارات، 2009) وقد ركزت تلك الدراسات على دور نظرية أو عامل الأجندة ثم حارس البوابة الإعلامية، وهذا النوع من الدراسات كان مفيدا للباحث في التعرف إلى تأثير العوامل المختلفة في البيئة أو المؤسسات الإعلامية نفسها في مدى شمولية التغطيات وموضوعيتها واتجاهاتها، وهذا هو محور هذه الدراسة.

أما النوع الثالث من الدراسات فقد تناولت شؤون مجالس النواب أو البرلمانات (حيث تختلف التسمية من بلد لآخر)، وقد اهتمت بعض الدراسات بالتغطية الصحفية لانتخابات تلك المجالس وأثرها على الحملات الانتخابية (دراسة الهيئة الأردنية، 2011) ومدى موضوعيتها ودقتها وتأثير عامل الأجندة فيها، واهتمت أخرى بدراسة أداء أعضاء مجلس البرلمان (البرغوثي 2011) وتأثير

ذلك الأداء على قرارات المجالس. أو بدراسة مواصفات أعضاء المجلس البرلماني من وجهة نظر المنتخبين كدراسة (عبد ربه وعبد الله، 1990) وغير ذلك من الدراسات.

وكانت تلك الدراسات مفيدة عموماً للباحث في جوانب جزئية كثيرة متفرقة، منها ما يتعلق بمنهجية الدراسة ومنها ما يتعلق بالنظريات المناسبة لها، ومنها ما يتعلق ببناء استبيان الدراسة وغير ذلك من الجزئيات.

والجديد الذي جاءت به الدراسة الحالية وتميزت به عن الدراسات الأخرى هو كونها لامست بشكل مباشر اتجاهات وآراء النخبة السياسية ذات القرار المصيري في الكويت، وهم أعضاء مجلس الأمة الكويتي الذي يشكل ركيزة من ركائز تشكيل الرأي العام في الكويت جنباً إلى جنب مع دور وسائل الإعلام الكويتية التي تتمتع بقدر لا بأس به من الحريات.

الرأي العام والعوامل المؤثرة فيه:

تمهيد:

إن دراسة التغطيات الإعلامية لشأن أو مجال أو حدث من الأحداث ذات الأهمية في أي مجتمع، تقدم لنا الكثير من الفوائد، فهي تعرفنا على عملية الرأي العام وكيفية تشكلها والعوامل المؤثرة فيها، وتفيدنا أيضا في التعرف إلى مستوى التطور الذي وصلته وسائل الإعلام في المجتمع والدولة إضافة إلى التعرف إلى دورها في تطور الأحداث واتجاهات الرأي العام. كذلك فإن التعرف على الجهات أو الشرائح أو النخب السياسية والاجتماعية التي تعتبر الأكثر تعاملًا مع الإعلام سيقدم لنا أفكارا عن التفاعل السياسي والاجتماعي الذي يحدث في هذا المجتمع أو ذلك.

إن مصطلح الرأي العام يتكون من كلمتين هما (الرأي) و(العام). فالرأي في اللغة مصدر "رأى الشيء يراه رأياً" ثم غلب استعماله على المرئي نفسه، من باب استعمال المصدر في المفعول، كالهوى في الأصل مصدر "هويه يهواه هوى"، ثم استعمل في الشيء الذي يهوى، فيقال: هذا هوى فلان، والعرب تفرق بين مصادر فعل الرؤية بحسب مجالها فتقول: رأى كذا في النوم رؤياً، ورآه في اليقظة رؤية، ورأى كذا - لما يُعلم بالقلب ولا يرى بالعين - رأياً، ولكنهم خصوه بما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات؛ فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه مما يحس به أنه رأي، وإن احتاج إلى فكر وتأمل كدقائق الحساب ونحوها. (مراد، 2010، 51)

ويعرف الرأي العام تعريفات عديدة مما يعني أن الاختلاف ما زال موجودا بين الدارسين والعلماء حول هذه الظاهرة، ومما يشير إلى تعقد هذه الظاهرة وتنوع جوانبها. وفيما يلي بعض التعريفات للرأي العام:

تعرفه حميدة سميسم بأنه الرأي السائد الذي ينبع من الأفراد وغايته الجماعة بعد السؤال والاستفهام والنقاش، تعبيرا عن الإرادة والوعي تجاه أمر ما، وفي وقت معين ويشترط موافقته للشيعة والسير في حدودها، من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والديني لأفراد الأمة. (سميسم، 2002، 22)

تعريف أحمد بدر: هو الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة، إزاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة. (بدر، 193، 1981)

ويعرفه مختار التهامي " بأنه الرأي السائد بين أغلبية الشعب والواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مسا مباشرا. (التهامي، 17، 1974)

ويعرفه (جيمس برايس) في كتابه "الديمقراطيات الحديثة إلى أن الرأي العام هو اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة. (مراد، 2010، 57)

ويعرفه (ليونارد دوب L.W, Doob): بأنه ميول الناس تجاه قضية معينة عندما يكونون أعضاء في المجموعة الاجتماعية نفسها، وقد يصل الناس إلى تكوين رأيهم العام عن طريق النقاش، فالرأي العام عنده ناتج عن ضرب الآراء الفردية بعضها ببعض، أي حصيلة الآراء الفردية المشتركة والتي تشكل رأي الجماعة. (Doob, 1969, 100).

إن الرأي يعني عقيدة أو اقتناعا أكثر قابلية للإثبات وأشد قوة من مجرد إحساس أو انطباع، لكن أقل ثباتا وقوة من العلم الايجابي الممكن إثباته. وهكذا يميز بين حقيقة ورأي. وكلمة رأي يعبر بها عن معنى أضيق تعبيرا قانونيا عندما يتضمن رأي القاضي تعليلا عقليا لحكمة أو عندما يعطي

خبير رأيه في مسائل فنية. ولذلك فإن الرأي العام قد يعرف بأنه " المعتقدات والافتتاحات أو آراء الأفراد عن أمور ومسائل واسعة الانتشار أو عن مصلحة عامة أو شأن عام، وقد يدرس الرأي العام في نطاق الافتتاحات الخاصة بالمسائل العامة في لحظة معينة من الزمن. وقد ينظر إليه حركيا (ديناميكيا) في نطاق عمليات التفاعل التي ينطوي عليها تكوين اتفاق ما أو رأي مشترك، ومن المهم أن نشير أيضا إلى أن الرأي العام ليس معادلا لآراء الجماهير لأن الرأي العام لا تصنعه الجماهير بقدر ما تصنعه الجماعات المنظمة وقادة الرأي. (كاتز وزملاؤه، 1982، 51)

وليس من المستغرب أيضا أن نجد من ينكر وجود "ظاهرة أسمها الرأي العام"، إذ يرى دوفيفات مدير معهد الصحافة بجامعة برلين: أن الرأي العام - كوحدة أو كدرب واحد لخط سير الجماعة بأكملها لا وجود له، غير أن هناك رأيا ظاهريا من بين آراء الجميع، رأيا غالبا على ما حوله من آراء، أما أن يقال أن هناك رأيا عاما واحدا يعبر عن عقيدة الجماعة كلها وإرادتها ويقره كل فرد فيها فهذا مالا وجود له". (المحنة، 2001، 69)

أنواع الرأي العام :

يصنف الرأي العام ويقسم إلى أنواع وفق مقاييس مختلفة، منها: (الزغول، 2007.ص 65)

الرأي العام لأغلبية الناس أو الجماهير مقابل رأي النخب أو القطاعات كقطاع المحامين أو المرأة أو الصحفيين...الخ.

1- الرأي العام المحلي أي الذي يتعلق بالقضايا المحلية كسياسة الحكومة في الضرائب أو

التعليم..الخ. مقابل الرأي العام الإقليمي ثم الرأي العام الدولي.

2- الرأي العام المؤقت الذي يتعلق بتأييد قضية أو جهة ما ثم ما يلبث أن يتغير مقابل الرأي العام طويل المدى كالاتجاهات العدائية ضد إسرائيل وسياساتها أو ضد الشيوعية أو النازية أو سياسة الإجهاض... الخ.

3- الرأي العام الظاهر أي الذي يعلن عنه والرأي العام الكامن الذي لا تتاح له الفرصة في التعبير بسبب بعض العوامل الضاغطة.

وثمة تقسيم آخر يجعل من الرأي العام أنواعا ثلاثة كما يلي:

- 1- رأي عام كلي: يتصل بالدين والأخلاق والعادات والتقاليد ويمتاز بالثبات.
- 2- رأي عام مؤقت: تمثله الأحزاب والهيئات العامة والخاصة.
- 3- رأي عام يومي: متقلب، وعليه تعيش الصحف والإذاعة.

أما الدكتور عبد اللطيف حمزة فيورد تقسيما آخر كما يلي:

- 1- رأي عام مسيطر: وهو رأي القادة والزعماء والحكومات.
- 2- رأي عام مستنير: وتمثله الطبقة المثقفة في الأمة.
- 3- رأي عام منقاد: رأي السواد الأعظم من الشعب.

ويشير (مراد، 2010، 76-85) إلى أربعة عشر نوعا أو تصنيفا لأنواع الرأي العام، منها ما هو حسب طبيعته، أو حسب درجة ثباته، أو حسب تأثيره ومشاركته السياسية، أو حسب الانتشار الجغرافي له، أو حسب حجم الجمهور، أو حسب عنصر الزمن، أو درجة الوضوح فيه، أو حسب درجة صراحته، أو درجة ظهوره، أو حسب طريقة التوافق والإجماع وغير ذلك أيضا من التصنيفات.

وتتنقد الدكتورة حميدة سميسم التقسيمات الشائعة وتعتبرها نسخاً من المراجع الغربية، لذلك فهي تدعو إلى التبصر في خصائص المجتمع السياسي المعاصر للتعرف إلى سمات وأنواع الرأي

العام، وهي تؤكد على ضرورة التفريق بين الرأي العام في المجتمعات المتقدمة والأخرى المتخلفة، ولذلك فهي تقسمه إلى أنواع أربعة كما يلي: (سميسم، 2002، ص 194 - 202)

1- الرأي العام الوطني: ويقصد به الرأي العام الذي يرتبط بالدولة والذي تستند إليه السلطة القائمة، ويكون بمثابة الشرعية السلطوية للدولة، ويمتاز بخصائص معينة أهمها: التجانس، إمكانية التنبؤ به، أنه يدور حول المشاكل القومية.

2- الرأي العام الإقليمي: وهو الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافيا في فترة معينة نحو قضية معينة. والرأي العام الإقليمي يأتي في موقع وسط بين الرأي العام الدولي والرأي العام الوطني (القومي). وتشير الدكتورة حميدة إلى أن الفرق بين الرأي العام القومي قد يتجاوز محددات الكيان السياسي (الدولة) ليقترّب من صورة الرأي العام الإقليمي.

3- الرأي العام العالمي: وترى الأستاذة سميّسم أن المنطق الذي يرفض فكرة وجود رأي عام عالمي باتت غير قوية في ضوء التغيرات العالمية الحديثة، لذلك فهي تميل إلى تبني وجود رأي عام عالمي وفق ما عرفه (د.حامد ربيع) وهو "كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع من التوافق بين الطبقات التي تنتمي إلى أكثر من دولة، سواء أكانت تلك الدول في مجموعها، تُكون مجتمعا إقليميا دوليا، أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي".

4- الرأي العام النوعي: ويقصد به مفهومه الواسع اتجاهات الرأي التي تعبر عن قطاع معين من المجتمع السياسي الكلي، ويكون على نطاق محلي، أو إقليمي أو عالمي، وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرأي يتسع ليشمل تقسيمات عديدة حفلت بها الأدبيات الإعلامية والسياسية العربية والأجنبية، ومنها الرأي العام النابه أو القائد مقابل الرأي العام المنساق أو المنقاد. ويعرف (مراد، 2010، 78) الرأي العام النوعي بأنه "الرأي الذي يسود بين طائفة أو فئة معينة من شعب بعينه

أو مجموعة من الشعوب في قضية معينة يحتدم فيها الجدل وتهم هذه الطائفة أو الفئة وتمس مصالحها أو قيمها الأساسية مساً مباشراً.

مراحل تكوين الرأي العام

يمر تكوين الرأي العام بعدة خطوات نلخصها كما يلي:

1- نشأة المشكلة أو الموضوع أو القضية: ويبرز ذلك في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الكثير من القضايا المرشحة لجلب الاهتمام، وقد يبدأ ذلك بحادث بسيط كمقتل طفل في مدرسة أو كانهجار في فندق أو تصريح من مسئول أو كارثة طبيعية وغير ذلك الكثير من القضايا. وعادة ما تسهم وسائل الإعلام إسهاماً كبيراً في هذه المرحلة بتركيز الانتباه على القضية.

2- إدراك المشكلة: ويعتمد ذلك على مدى أهمية القضية للمجتمع وعلى كيفية تقديمها للناس من خلال وسائل الإعلام. ويبرز في هذه المرحلة أيضاً قادة الرأي الذين يقومون بشرح القضية ومناقشتها من خلال المنابر المختلفة كالمساجد ووسائل الإعلام.

3- المناقشة والفحص والتمحيص: وهنا تظهر التساؤلات حول مدى خطورة أو أهمية المشكلة أو القضية.

4- بزوغ المقترحات: وتبرز خلال المناقشات وتبادل المعلومات والآراء.

5- صراع الآراء: وقد تتبلور آراء متباينة حول القضية تؤدي إلى اتجاهين أو أكثر حول القضية لدرجة الصراع، وتلعب الإشاعات والتهمك والانفعالات في هذه المرحلة دوراً هاماً.

6- غلبة رأي واحد أو رأي وسطي يصبح هو التيار الغالب للجماهير حيال القضية موضوع الاهتمام، وفي بعض الحالات، يبرز أكثر من اتجاه للرأي العام دون أن يحرز احدها الغلبة مثلما

هو الحال في الساحة الفلسطينية حول الخيارات الممكنة أمام أزمة الساحة الفلسطينية في علاقتها الصراعية والتفاوضية مع إسرائيل، أو مثلما هو الحال في لبنان حول تحديد الموقف بالنسبة لسلاح المقاومة، أو مثلما هو الحال في إيران بين الإصلاحيين والمحافظين الذين يتنازعون اتجاهات الرأي العام الإيراني حول القضايا الرئيسية ومنها شرعية الانتخابات الأخيرة وأخر العام 2009.

الرأي العام في المجتمعات النامية :

تفتقد الدول والمجتمعات النامية والفقيرة الكثير مما تحوزه الدول المتقدمة فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في الرأي العام، ويأتي على رأس هذه العوامل أنظمة الحكم التي ما تزال دون المستوى المناسب لتحرير الرأي وإطلاق الحريات السياسية والاجتماعية، ولذلك فإن الرأي العام سيظل أكثر تأثراً بسياسات الحكام وأكثر ضعفاً خصوصاً وأن معظم وسائل الإعلام ظلت مملوكة للدولة إلى وقت قريب، حتى أن الحكومات في عصر الانفتاح صارت تنافس وسائل الإعلام الخاصة عبر إنشاء مؤسسات إعلامية خاصة تسهم فيها الدولة بنسبة كبيرة مما يطلق لها اليد في التأثير، أو أنها تقوم بدعم بعض هذه المؤسسات بطرق مباشرة عبر الدفع النقدي تحت مسميات مختلفة، أو بطرق غير مباشرة عبر إعطاء الأولوية لتلك الوسائل للظفر بإعلانات الحكومة وبأخبارها وأنشطتها ووثائقها في حين يجري تحريم ذلك على وسائل إعلام أخرى.

ورغم انتشار وسائل الاتصال الفضائي في معظم بلدان العالم تبقى هناك اختلافات ملحوظة، كمية وكيفية، بين الدول في هيكليتها ومضامينها وتعكس الاختلافات في التطور الاقتصادي المتفاوت للدول، وتنوع الأنظمة السياسية، وخصائص كل مجتمع وهي تعكس أيضاً الماضي والحاضر كما يستجيب استهلاكها لعادات القراءة والمشاهدة التقليدية الخاصة بكل شعب. إن

تطور وسائل الاتصال مرتبط بتقدم التقنيات والتحولات السياسية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة. وتسري المنافسة بين المكتوب والسمعي البصري، وتدويل الاستخدامات التي تفتح الحدود الوطنية. لذلك تبيين الدراسة المقارنة بين خصائص الأنظمة السياسية وتطور وسائل الاتصال في مختلف البلاد اختلافات عميقة في ممارسة الصحافة وفي أدوار الوسائل وكأن كل دولة تدير صحفها وإذاعاتها وتلفزيونها حسب تقاليدها وحاجاتها الخاصة وتخلق نظامها الخاص بها. (العبد الله، 2005، 173)

وفي الدول النامية، يظل النظام الاتصالي ناقصاً أو غير مكتمل البناء، فالوسائل والأجهزة التكنولوجية ما تزال تستورد من الخارج، وهي غالباً ما تخلفت عن نظم الاتصال في البلاد المتقدمة، ويرتبط بذلك القدرات والكفاءات البشرية العاملة في نظم الاتصال والإعلام.

ومن خصائص الرأي العام في الدول النامية: (الزغول، 2007، 74)

- 1- في حالة الإدارة الأجنبية (الاحتلال) يتجه الرأي العام نحو تحقيق الاستقلال لوضوح الرؤية، إلا أنه ما يلبث أن يتمزق بعد الاستقلال نتيجة تأثره بعوامل مختلفة.
- 2- عدم الاستقرار السياسي.
- 3- الاعتماد على القطاع العام.
- 4- صعوبة الاتصال.
- 5- ضعف مستوى الموظفين.
- 6- يتصف الرأي العام بالكثير من الأمراض التي تؤثر به كالتفكك والمحسوبية والمكاسب الشخصية.

7- تخلف الوعي في المجتمعات المحلية.

ويمكن إضافة مظاهر أخرى وردت في العديد من البحوث والدراسات والمقالات بهذا الخصوص ومنها:

8- السلبية: إذ إن الرأي العام في الدول النامية بطيء التحرك والنمو، باستثناء الحوادث الكبيرة والخطيرة عندما تتضافر عوامل عديدة في تشييطه.

9- الرأي العام في المجتمعات النامية انفعالي قد يكون سريع الاشتعال أو بطيء الاشتعال لكنه سريع الخمود ونادرا ما يتحول إلى مواقف وسياسات دائمة أو مثمرة إذ سرعان ما يذوي ويذوب في غياهب قضايا أخرى أكثر جدة.

10- الرأي العام في الدول النامية يفتقد إلى آليات ومؤسسات تقوده وتوجهه وتديمه، ومن أمثلة ذلك الرأي العام العربي والإسلامي تجاه الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام في الصحف الغربية، إذ سرعان ما توقفت الحملات المناهضة لها بمجرد أن توقف الحديث عنها في الصحافة ووسائل الإعلام، دون أن ينتهي ذلك بأي اعتذار أو ضمانات أو قرارات أو سياسات.

11- الرأي العام في المجتمعات النامية يسهل استغلاله وإثارته من قبل جهات منظمة كالحكومات أو وسائل الإعلام أو بعض الأحزاب أو القوى النقابية أو الإقليمية، مثلما كان يجري أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في أوائل العام 2009. أو مثلما جرى أثناء غزو العراق للكويت في آب/1991 حينما هبت أغلب الجماهير العربية تدعم وتؤيد سياسات صدام حسين في الغزو بتأثير من تلاعب واضح في عواطف الجماهير من قبل وسائل إعلام وقوى إقليمية وحزبية مختلفة.

12- مظاهر التعبير عن الرأي العام في المجتمعات النامية كثيرا ما تتحو نحو الانفعال ومن ثم العنف الموجه إلى مصالحها أو مؤسسات المجتمع المحلي الحكومية والخاصة. مقابل نسبة أخرى لا يستهان بها وهي الأكثرية التي تختار الصمت وعدم التعبير عن رأيها بأي شكل من الأشكال.

وقد قسم الدكتور محمد فلاح المحنة خصائص الرأي العام العربي إلى قسمين: قسم ايجابي وقسم

سلبي وكما يلي: (المحنة، 2001، ص 85-86)

الخصائص السلبية:

- 1- اللامبالاة.
- 2- الانفعالية.
- 3- عدم الثقة بأجهزة الإعلام. (كلام جرايد مثلما يقال دلالة على عدم الموثوقية).
- 4- الجهل بالأمور. (أي عدم الاهتمام بتفاصيل الأنباء والحوادث والاكتفاء بالعناوين والسماع من الآخرين...).

أما الخصائص الإيجابية:

- 1- وحدة المشاعر.
- 2- التماسك الاجتماعي والعاطفية.
- 3- الاستقرار والثبات.
- 4- غياب الاغتراب نظراً لقوة الترابط العائلي.

الصحافة الكويتية: نشأتها ودورها في الحياة السياسية.

تمهيد:

لم تكن الكويت بمعزل عن الحركة المفعمة بالأمل والممثلة بالطموح في البلاد العربية، بل شاركت . في المرحلة نفسها . عواصم البلاد العربية المشهود لها بالسبق في ميدان النهضة، ولم تنتظر أكثر من استشراف بدء الخطوة الأولى في الرحلة الكبيرة نحو التطور والإصلاح في تلك المجتمعات التي يفتخر أبنائها بأنهم رواد التنوير في الوطن العربي.

وسارت حركة الفكر والثقافة في الكويت نحو النمو والتطور مستمرة تلامس أعطافها مناكب حركة الفكر العربي وقد تحذو أحياناً حذو تلك الخطى في نفس الاتجاه الذي تحت فيه خُطى سير العواصم العربية العريقة مثل القاهرة أو دمشق أو بغداد. (السبعان، ورقة علمية، 2010) ويشار إلى أن الصحافة في بداية ظهورها في المجتمعات العربية غالباً ما كانت تبرز من الواقع الثقافي والأدبي وليس بدافع إعلامي وإخباري مثلما هو عليه الحال في عصرنا هذا، لكن فاروق أبو زيد مؤلف كتاب مدخل إلى علم الصحافة يشير إلى أن الصحافة العربية، مثلها مثل الصحافة الغربية، نشأت كصحافة إخبارية تلبية لحاجات الحكومات الرسمية القائمة للتعريف بأخبارها وتعليماتها، وفي أوروبا كانت حاجة التجار لمعرفة أخبار السوق هي الدافع القوي لإنشاء الصحافة الغربية في مرحلتها الأولى، ويذكر الوقيان أن للتطور السياسي في الكويت دافعا ملحا لتأسيس صحافة داخلية تحتضن آراء أبنائها وتعبر عن مكونات نفوسهم. (الوقيان، 21، 1994) وهذا يعني أن الصحافة الكويتية لم تنشأ لحاجات إخبارية بقدر ما نشأت لحاجات ثقافية وقومية ووطنية كما سيظهر معنا من خلال استعراض عناوين بعض الموضوعات التي اهتمت الصحف والمجلات الأولى بنشرها، أو كما كانت تعرف تلك المجلات نفسها على أغلفتها. لذلك فقد كانت

نشأت الصحافة الكويتية نشأة شعبية ابتدأت من الشعب وليس من الحكومة كما تشير الوقائع، وكما يؤكد الوقيان في قوله " ومن عجب أن الصحافة الكويتية نشأت نشأة شعبية خالصة، فلم تكن الحكومة هي التي أصدرت مجلة الكويت.. وإنما أصدرها رجل جليل من عامة الشعب حمل على عاتقه عبء هذه الريادة. (الوقيان، 26، 1994)

فقد كانت الهند ومصر والعراق وبلاد الشام هي ملجأ الراغبين من الكويتيين بطباعة الكتب سواء من نتاجهم أو بصفتهم ناشرين سواء للاتجار أو طلب الأجر والثواب، ولعل أول كويتي طبع كتاباً كان الشيخ الثري علي بن محمد آل إبراهيم المتوفى سنة (1883م)، والذي طبع في سنة (1871م) كتاب (نيل المأرب بشرح دليل الطالب على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني) في المطبعة الخيرية بمصر. أما أول كتاب أخرجته المطابع الكويتية، فكان كتاب (الأم صديق)، وهو قصة تقع في 50 صفحة من القطع الصغير للأديب الكويتي فرحان راشد الفرحان، وقد نشر الخبر عنه في مجلة البعثة بعدد فبراير سنة 1950م، وكتبت أنه (أول كتاب تخرجه مطابع الكويت). (منتدى تاريخ الكويت، 2011)

والمظاهر الديمقراطية التي برزت من بدابة نشوء الحركة الثقافية في الكويت جعلت النتاج الأدبي والثقافي في مأمن من التدخل الرسمي، وأمنَ العاملون على استثمار التنمية الفكرية والثقافية على مسيرة أعمالهم.. لذا تُعتبر الكويت ضمن دولٍ قليلةٍ سادت فيها التنمية الثقافية والتعليمية، ولقي المواطنون والوافدون فيها حرية للقراءة والكتابة وقد لاقت البلاد بعض الهزات والنكبات جزاء هذه الحرية التي يتطلع إليها الجميع، فتعرضت البلاد إلى مخاطر كما تعرضت لبنان من قبل بسبب حرياتها في إعلامها ونهجها الثقافي والسياسي.. ووجود الحياة البرلمانية وخير ما استثمرت الكويت تنميتها الثقافية خلال نصف قرن مضى، ولم تنازعها في ذلك الدوافع السياسية ولم

تحجبها الشواغل الاجتماعية والرسمية فبقيت الدوريات الثقافية منذ نشأتها بلا عائق رسمي... (السبعان، ورقة علمية، 2010)

نستطيع القول إن الصحافة الكويتية ولدت يافعة، وتمثلت هذه الولادة في مجلة "الكويت" التي أصدرها الشيخ عبد العزيز الرشيد سنة 1928. وكانت الحركة الثقافية والتعليمية تتابع خطواتها الواثقة، فقد عرفت المدرسة المباركية سنة 1912، وأنشأت المكتبة الأهلية سنة 1932م، وهي المكتبة التي أصبحت مكتبة حكومية سنة 1937م. (الوقيان، 1994، 26)

وتقسم بعض المصادر مراحل تطور الصحافة الكويتية إلى مرحلتين كالآتي: (موقع دار الصباح، 2011)

الأولى: فترة ما قبل الاستقلال:

وهي فترة كانت بداية التخصص فلم تعد الصحيفة حتى و إن كانت شهرية مجرد كشكول يجمع الطرائف والقصص والمقالات ، فصدرت في تلك الفترة أول صحيفة في الخليج العربي أصدرها الشيخ عبد العزيز الرشيد وهي (مجلة الكويت) عام 1928 ، (الوقيان، 26، 1994) و صدرت في هذه الفترة مجلة (الرائد) ، ومجلة (الكويت اليوم) عام 1954 ومجلة (العربي) عام 1958 وعلى كل حال فيمكننا أن نقول بان عدم صدور صحف في بدء تاريخ الكويت الحديث يعود إلى أن المجتمع كان صغيراً و كانت الأخبار المحلية تنتشر بين كافة المواطنين ، أما بالنسبة للأخبار الخارجية ، فقد كانت الصحف الأجنبية والعربية تصل متأخراً ، أي أن الصحافة لم تكن تستطيع أن تعتمد على أية مصادر إخبارية خارجية منتظمة لتقديم العمل الصحفي المتكامل..

وبالرغم من أن الإذاعة الكويتية افتتحت في 2 فبراير 1952م إلا أنه قبل ذلك كانت هناك إذاعة خاصة غير رسمية منذ سنة 1948م، وبدأ التحضير مبكراً لمأسسة الإعلام الكويتي بكافة أنواعه، فتأسست دائرة المطبوعات والنشر في 13 فبراير 1955م، ثم طورت في وقت لاحق إلى

وزارة الأنباء والإرشاد ثم عرفت بوزارة الإعلام الحالية. أما التلفزيون، فقد بدأ بثه بعد استقلال الكويت سنة 1961م بشهور قليلة، وبهذا يكون خارج ورقتنا هذه زمنياً وموضوعاً. (منتدى تاريخ الكويت، 2011)

الثانية: صحافة عهد الاستقلال:

لقد كان حصول الكويت على استقلالها الكامل عام 1961 م وصدر قانون المطبوعات في العام نفسه دافعاً لتدعيم العمل الصحفي بالكويت، ولقد كان صدور مجلة (العربي) في ديسمبر 1958 إعلاناً جيداً عن إمكانيات الدولة الجديدة وطموحاتها..

وصدر أيضاً القانون الأساسي الكويتي (الدستور) في قصر السيف في 14 جمادى الثاني 1382 هجري، الموافق 11 نوفمبر 1962 م.

وتضمن مواد دستورية تكفل المساواة بين المواطنين كما جاء في المادة (36) "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون."

وتكفل المادة التالية (37) أيضاً حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة بأشكالها المختلفة، حيث جاء فيها "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون". (الدستور الكويتي، 1962)

بداية مسيرة الصحافة الكويتية: (الراجحي، الإنترنت، 2011)

يذكر أن أول مجله كويتية هي "مجلة الكويت" أصدرها صاحبها عبد العزيز الرشيد سنة 1928م، وكانت طباعة المجلة تتم في مطابع الشورى في مصر، كانت تصل إلى قرائها في الوقت المحدد، وفي 20 يونيو 1928م تم إصدار العدد الأول من مجلة الكويت وكان عدد صفحاتها

80 صفحة، وهي تهتم في مواضيع الدينية ، التاريخية ، الأدبية ، الأخلاقية ، اللغوية، وكان رئيس تحريرها ومديرها عبد العزيز الرشيد.

ومجلة الكويت هي أول مطبوعة صحفية كويتية، صدرت في شهر رمضان المبارك 1346هـ، في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، واستمرت عامين (حتى شوال 1348هـ مارس 1930م) وصدر منها عشرة أعداد في كل عام ، بعضها مزدوجة لشهرين معاً، وكانت مجلة شهرية دينية تاريخية أخلاقية، تطبع في المطبعة العربية بالقاهرة لصاحبها السوري خير الدين الزر كلي. والمجلة في أعدادها العشرين، مجموع 400 صفحة ثرية بالمقالات الدينية والاجتماعية والثقافية القيمة، وبالكتابات التي تدافع عن الإسلام.(الشيلي، جريدة الجزيرة السعودية)

توقفت المجلة عن صدور في موطنها بعد صدورها عامين حيث رحل صاحبها إلى اندونيسيا والبحرين، وحاول يعقوب عبد العزيز الرشيد إحياء مجلة الكويت حيث كتب على غلافها "مجلة أدبية علمية اجتماعية تصدر في الكويت شهريا مؤقتا أسسها عبد العزيز الرشيد سنة 1928م صاحبها ومديرها المسؤول يعقوب عبد العزيز الرشيد رئيس تحريرها عبد الله الصانع .

وبعد توقف مجلة الكويت لمدة عامين تم إصدار "مجلة الكويت والعراقي" في شهر سبتمبر 1931م وكانت شراكة بين عبد العزيز الرشيد و يونس بحري وهي تهتم بالمواضيع الدينية والمواضيع القومية. وكان عبد العزيز الرشيد مسئول عن الأبواب الدينية ويونس بحري متولي زمام المواضيع القومية. (الراجحي، الإنترنت، 2011) وقد استمرت مجلة "الكويت والعراقي" في الصدور لمدة ست سنوات، وكانت تصدر كمجلة شهرية، وقد أكثرت المجلة من نشر الصور الفوتوغرافية حيث نجد صوراً لعدد من الأمراء والملوك والقادة المعاصرين في ذلك الوقت.(الوقيان،

وتعتبر "مجلة التوحيد" المجلة الثالثة التي يصدرها عبد العزيز الرشيد وقد صدرت في اندونيسيا وفي نفس الوقت التي تصدر فيه "مجلة الكويت والعراقي" وقد صدرت في 1933/3/3م وصدر منها 11 عددا يحتوي كل عدد 8 صفحات . (الراجحي، الإنترنت، 2011)

وبعد وفاة الشيخ عبد العزيز الرشيد توقفت مجلاته عن الصدور وشهدت الكويت مرحلة الفراغ الصحفي في فترة 1938م إلى 1946م على الرغم من كون هذه الفترة فترة ازدهار ثقافي في الكويت. والواقع أن هذه الفترة التي حجت فيها الصحافة الكويتية كانت من أخصب حقبة التاريخ الكويتي ثقافيا وفكريا، ففي هذه الفترة ازدهر النادي الأدبي والمكتبة الأهلية، وتحولت هذه المكتبة إلى مكتبة المعارف العامة وألحقت بدائرة المعارف "وزارة التربية الآن"، وفي هذه الفترة أيضا اكتمل للكويت التركيب الإداري والأجهزة التنفيذية بإنشاء دائرة الأوقاف 1949م. كما وضع في هذه الفترة نواة بناء ديمقراطي، وذلك بظهور أول مجلس تشريعي منتخب سنة 1938م، وفي هذه الفترة فتحت الجسور الثقافية مع الدول العربية وخاصة مصر. (الوقيان، 1994، 51)

من أهم الأسباب انعدام ظهور الصحافة المحلية في هذه الفترة هي؟؟

1- قلة عدد السكان و المتعلمين منهم وشيوع الأمية.

2- طبيعة التركيب السكاني.

3- نقص الكوادر الصحفية أو ممن يملكون الثقافة التي يحتاجها العمل الصحفي.

4- وجود الصعوبات المادية والفنية مما يجعل إصدار الصحيفة أو مجلة عملا في غاية الصعوبة.

تم إصدار مجلة البعثة في ديسمبر 1946م وتعتبر هي المدرسة التجريبية الكبرى للصحافة الكويتية...وهي الأم الروحية لها (الوقيان، 1994، 55) ورئيس تحريرها هو عبد العزيز حسين الذي نقل أمر المجلة إلى عبد الله زكريا الأنصاري. وقد كتب على غلاف مجلة البعثة "نشرة

ثقافية تصدر عن بيت الكويت بمصر" ثم صورة للأمير تتوسط الصفحة وتحتها كتب: "إلى معقد الرجاء ومناطق الأمل ، أميرنا المحبوب سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح نرفع هذه النشرة". وقد تكون العدد الأول من 24 صفحة بما فيها الغلاف ولم يتم ذكر التاريخ إلا في العدد الخامس وكان في ابريل 1947م. (موقع دار الصباح، 2011)

وتعتبر مجلة البعثة أول مجلة تنتمي إلى صحافة العصر الحديث وذلك لعدة أسباب؟؟(الراجحي، الإنترنت، 2011)

- 1- لأنها أول مجلة اهتمت بالتصوير حيث أنها تشوق القارئ بالصورة و التعليق.
- 2- أول مجلة عنيت بالرسم الكاريكاتيري.
- 3- أول مجلة اهتمت بشؤون البيت و المرأة.
- 4- وخصصت جزءا للرياضة.
- 5- وأخرجت ملحقا للصحيفة لغرض خاص.
- 6- وهي أول من نشر مقالا لا يتوافق مع خطها الفكري والاجتماعي (إقرارا منها لحرية الرأي).
- 7- وهي أول مجلة تصدر عدد خاص عن بلد غير الكويت ، دولة البحرين
- 8- وهي أول من اهتم بالخبر المحلي ولذلك أخذت شكلا من أشكال الصحيفة اليومية.
- 9- أول من فتح باب الحوار الفكري.
- 10- وأول من ترجم عن الصحف و الكتب الأجنبية.

والأسباب التي دعت البعثة للصدور في مصر بدلا من الكويت تتمثل في أنه حتى عام 1948م لم يكن في الكويت مطبعة واحدة وعند قدوم مطبعة المعارف جاءت ضعيفة محدودة القدرة وكان أعضاء البعثة التعليمية في الكويت من طلاب الجامعات و المعاهد العليا ولم تكن قد تحددت

قوانين المطبوعات و النشر فلم تتحدد الأطر التي تستطيع الصحف أن تعمل في حدودها، وقد امتد عمر المجلة من عام 1946 -1954م.

تعتبر مجلة كاظمة أول مجلة تم إصدارها من داخل الكويت عن طريق مطبعة المعارف وظهورها كان 1948م، وتم إصدار هذه المجلة لعدة أسباب منها: - (موقع دار الصباح، 2011)

1- وصول المطبعة في الكويت

2- أسهمت مجلة البعثة لخلق جو وشعور لدى المثقفين الكويتيين

3- كما أسهمت عامل النفط في خلق ذلك الشعور

4- حاجة المثقفين للتعبير عن أنفسهم

تعتبر مجلة كاظمة مجلة شهرية تبحث في الآداب ، و العلوم و الفنون و الاجتماع صاحب الامتياز المسئول عبد الحميد الصانع مدير الإدارة : عبد الصمد تركي جعفر .. رئيس تحريرها أحمد زين السقاف.

من أهم عيوبها عدم تقيدها باللغة العربية الفصحى وإدخال كلمات غير عربية فلم تأخذ موقفا واضحا من قضية اللغة و التعريب أسباب توقف المجلة:-

1- لم تكن كاظمة مجلة الخبر و التعليق السريع لكونها مجلة شهرية

2- إن بيئة المدارس و التجار التي تحدث عنها مقال الافتتاحية لا تستطيع أن تعول مجلة يتلطف عليها كل أديب ومتأدب

3- اعتمادها بشكل كبير على أقلام من خارج الكويت

توقفت كاظمة بعد تسعة أعداد من تاريخ صدورها....

(الراجحي، مناور، الإنترنت)

وتعتبر صحيفة (الرأي العام) التي صدرت في 16 أبريل 1961م هي البداية الحقيقية للصحافة بمفهومها العصري، وبالفعل شهد عام 1962م والأعوام التالية إلى اليوم سيلا من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية.

4-(الأنباء):عروض لبعض تلك الصحف والمجلات:

1-(الاتحاد) : مجلة شهرية أصدرها الاتحاد الوطني سنة 1965 .

2-(أسرتي): تعني بشئون المرأة و صدرت في عام 1965.

3 - (الاقتصاد الكويتي) : صدرت عام 1964 .

4-(الأنباء) : يومية سياسية ، صدرت عام 1976 .

5 - (البلاغ): صدر العدد الأول سنة 1969.

6 - (البيان): مجلة شهرية أدبية فكرية.

7-(السياسة): يومية سياسية، صدرت في 3 يونيو 1963

8-(الطلبة): أسبوعية سياسية جامعة، صدرت عام 1962.

9-(القبس): يومية سياسية، صدرت عام 1972.

10-(الوطن): صدرت أسبوعية عام 1962 ثم يومية سنة 1974.

11 - (الوعي الإسلامي): صدرت عام 1965

جمعية الصحفيين الكويتية

جمعية الصحفيين هي تنظيم نقابي يلتزم بخدمة أعضائه ، أنشئت بقرار من وزارة الشؤون

الاجتماعية بتاريخ 21 يونيو 1964م ومن أهدافها :-

- توثيق روابط الود و الصداقة بين الصحفيين...

- النهوض بالصحافة المحلية .
- الدفاع عن مصالح الأعضاء .
- حرية الصحافة الكويتية.

تاريخ الرقابة على الصحافة الكويتية (1928 - 2010) (عليان، صحيفة الوسط البحرينية،

(2010

هناك الكثير من القيود المفروضة في كل الدول على حرية الإعلام، ولكن من المؤكد أن ثورة المعلومات والاتصال سوف تجعل معظم هذه القيود بلا معنى، ومع ذلك هناك حاجة حقيقية تفرض البحث عن نوع ما من التقييد، ويمكن أن تكون هذه القيود مبررة ونتيجة لمطالب مجتمعية مشروعة لحماية الخصوصيات الفردية وحماية الأمن القومي وسيادة الدولة التي تتعرض لانتهاكات خطيرة نتيجة ثورة الاتصال والإعلام. (صالح، 2007، ص، 51)

وقد حاولت الحكومة الكويتية فرض رقابة على الصحافة من خلال تعديل قوانين خاصة بالمطبوعات والنشر والتعديلات التي اقترحتها وزارة الإعلام عام 1998 بشأن قانون المطبوعات والنشر وقانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع جاءت بهدف تغليظ العقوبات ومضاعفة سنوات الحبس وفرض غرامات مالية ضخمة وإضافة من أجري معه الحوار في البرامج الإعلامية التلفزيونية ضمن المسؤولين عن البث. لكن سرعان ما عادت الحكومة وسحبت هذا القانون في عام 2000. (عليان، 2010)

الصحافة «الحديثة» في الخمسينيات

ما هو جدير بالملاحظة، أن الصحافة الكويتية في العشرينيات وحتى الأربعينيات، خرجت من ديار العروبة والإسلام إلى أن جاءت مجلة «كاظمة»، إذ تولى إصدارها عبدا لحميد الصانع وعبد الصمد تركي جعفر وأحمد زين السقاف، وتزامنت مع وصول أول مطبعة «دائرة المعارف»، وهو

ما كانت تفتقر إليه الكويت، وذلك في يوليو/ تموز سنة 1948 واستمرت بالصدور لغاية شهر مارس/ آذار لسنة 1949، إذ توقفت بعد ذلك، بسبب كونها شهرية، وغلب طابع الأسماء غير الكويتية عليها.

و اعتبرت مرحلة الخمسينيات المخاض الحقيقي لنشوء الصحف «الحديثة» بمعناها الشائع في حينه، وقد اعتبرت مجلة «الفجر» التي صدر العدد الأول منها يوم 2 فبراير/ شباط 1955، معبرة عن «نادي الخريجين» الذي يشكل أعضاؤه النخبة الثقافية والسياسية في الكويت. توقفت عن الصدور بعد 17 عددا وبقيت محتجبة ما يقارب ثلاث سنوات، إلى أن عادت العام 1958، وسبب التعطيل هذا يعود إلى قانون المطبوعات الذي اشترط «تفرغ» رئيس التحرير للعمل الصحافي، وهو ما كان مجالا للنقد، بسبب صعوبة تنفيذه، كون الصحافة في ذلك الوقت غير منتمية إلى أحزاب، ولم تتوافر لها مجالات الدعم المادي، إذ تحولت إلى عبء على صاحبها. اتخذت المجلة موقفا واضحا حيال الحريات القومية العربية وشنت أعنف هجوم على معاهدة الحماية البريطانية، كعنوان لها نشرته بتاريخ 13 مايو/ أيار 1958 «المعتمد يهين الكويت حكومة وشعبا. إلى متى تستمر معاهدة الحماية»؟

وفي عدد 13 مايو 1958 أيضا، كتبت تحت عنوان بارز «شعب لبنان يخوض غمار ثورة دامية ضد حكامه الطغاة». وطالبت أكثر من الانضمام إلى مصر وسورية في دولة الوحدة ورفعت شعار «هذا بترولكم يا جمال» إشارة إلى جمال عبد الناصر.

وما يستحق الإشارة إليه هو بيت الشعر العربي الذي كان يتصدر صفحتها الأولى بجانب الاسم وهو: إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

وفي عدد أكتوبر/ تشرين الأول 1958 تحت عنوان عريض ورئيسي طالبت بالانضمام للجامعة العربية.

المطبوعة الأخرى التي عانت من قانون الرقابة على الصحف هي مجلة «الشعب» والتي لم تعمر أكثر من سنة، إذ صدر العدد الأول منها العام 1957 في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول احتجبت عقب العدد الذي ظهر يوم أول فبراير/ شباط العام 1959.

صدرت هذه المجلة في مرحلة المد القومي وسط إرهابات سادت شعوب المنطقة العربية في مختلف أقاليمه بالتطلع إلى الحرية والاستقلال، لذلك سعت للتعبير عن رؤية مثقفي الكويت تجاه الدعوة إلى القومية والانتماء لهذه الأمة.

وكانت التسمية «الشعب» الهدف الذي عملت من أجله ألا وهو العودة إلى القومية العربية. وتوقفت «الشعب» كما توقفت «الفجر»، ليس فقط لأسباب مالية، بل للشروط التي وضعها قانون المطبوعات الجديد والذي فرض «التفرغ» لرئيس التحرير، وهذا يعتبر من العوائق التي واجهت صحافة الخمسينيات.

حول تلك الواقعة تورد «الموسوعة الكويتية» عن أسباب التوقف وعدم الصدور بالنص «أغلقت جميع الأندية في 3 فبراير 1959، وشمل ذلك تعطيل جميع الصحف في الكويت، ومهد لذلك التعطيل بيان موجه من أمير البلاد آنذاك - الشيخ عبد الله السالم - ألمح فيه إلى أن الحرية والديمقراطية المتوافرة استغلت أسوأ استغلال، لدرجة التطاول على ذات الأمير»، وسمح بعد ثلاث سنوات بإصدار الصحف وفتح الأندية.

وفي هذا الصدد هناك من يعتقد أن التوقف كان حصراً بالصحافة «الشعبية»، بينما بقيت مجلات مثل «العربي» و«حماة الوطن» و«المجتمع» التي كانت تصدرها دائرة الشؤون الاجتماعية وأن الصحف عاودت الصدور مع إقرار الدستور ووضع القوانين المنظمة فيما بعد.

وفي كتاب «الصحافة العربية: نشأتها وتطورها» يقول المؤلف أديب مروة: تعود نشأة الصحافة في الكويت والبحرين وسائر أقطار الخليج العربي وجنوبي شبه الجزيرة العربية إلى عوامل سياسية

وطنية أكثر منها إلى عوامل إخبارية. بيد أن الدوافع الوطنية والرغبة التي تعتمل في نفوس أبناء الأقطار في رفع مستوى أقطارهم وتحسين أحوالها ومسايرة النهضة في الأقطار العربية المتقدمة، هي التي أملت على رواد الصحافة الوطنية إصدار صحف محلية خاصة لتعبر عن آماني الشعب ومطامحه. ولهذا منيت صحف أقطار الخليج بالضغط والتعطيل والاندثار أغلب الأحيان.

(عليان، 2010، الوسط البحرينية)

وختاماً لهذا المبحث فإنه التأكيد على الدور المؤثر والحيوي الذي تقوم به وسائل الإعلام في مسيرة التطور والنمو والرفاه في المجتمع الكويتي، ويبدو أن الصحافة خصوصاً ووسائل الإعلام عموماً تظل تستأثر بالاحترام والتقدير من قبل الرأي العام الكويتي بسبب دورها التاريخي الذي بدأ بشكل مبكر قياساً إلى نشوء الدولة الحديثة، وقد رأينا أن الصحافة الكويتية نشأت يافعة كما قيل لأنها نشأت في أحضان الحركة الثقافية التنويرية القومية والدينية كما أشارت المراجع التاريخية التي عرضنا جانباً وجيزاً منها، وذلك فإن وسائل الإعلام ظلت تتمتع بمكانة مؤثرة إلى جانب المؤسسات السياسية وغير السياسية في الكويت بما يلقي عليها مسؤوليات كبيرة في حركة النمو والإصلاح والتطور.

الحياة الديمقراطية والدستورية في الكويت:

نالَت الكويت استقلالها عن بريطانيا في 19 يونيو عام 1961 أي بعد 62 عاما من الحماية والوصاية من قبل البريطانيين، وقد مر المجتمع الكويتي بالعديد من مراحل النمو والتطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما كون صورة النظام الحالي للدولة والمجتمع، وما التجربة الديمقراطية التي تعيشها الكويت إلا حلقة سلسلة متصلة الحلقات من تاريخها السياسي الذي يمتد ما يقارب القرنين من الزمن، وفيما يلي عرض لأهم محطات التطور الديمقراطي التي مرت بها الكويت: (إدارة البحوث والدراسات، 2001، 23)

1- مجلس الشورى (1921): يعد قيام مجلس الشورى عام 1921 أول حدث سياسي منظم يسهم في تحديد السلطات في الدولة وطريقة إدارتها، وأول مشاركة مباشرة من الشعب في إدارة شؤون البلاد. حيث نادى وجهاء الكويت بضرورة المشاركة في إدارة البلاد في عهد الشيخ "أحمد الجابر" الذي استجاب لهذا المطلب حيث جرى إقرار ميثاق بسيط وتشكيل المجلس بالشورى والتزكية يتكون من 12 عضواً، منهم ستة يمثلون منطقة الشرق والستة الآخرون يمثلون منطقة الغرب. واستمر المجلس في الانعقاد مدة شهرين إلا أن الخلافات دبت بين أعضائه فتم حل هذا المجلس الذي يعتبر الأول في الكويت.

2- المجلس البلدي 1930: في عام 1930 نجحت أول تجربة انتخابية حينما اختار الكويتيون مجلساً بلدياً عن طريق الانتخاب الحر مما يعتبر منعطفاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية في الكويت. وفي عام 1931 صدر قانون البلدية، ونصت المادة الأولى منه على أن تكون المجلس البلدي من اثني عشر عضواً بالإضافة إلى الرئيس، وحددت المادة الثانية أن يكون الرئيس من آل الصباح حيث يتم تعيينه من قبل الحاكم.

3- مجلس المعارف 1936: في هذا العام تمت دعوة خمسين ناخبا من وجهاء الكويت لانتخاب (12) عضوا لمجلس المعارف يقوم باختيار (12) مرشحا، وكانت مهمة مجلس المعارف هو رعاية التعليم والإشراف عليه. ولذلك بدأ المجلس نشاطه بجلب مدرسين عرب للتدريس في مدارس الكويت الابتدائية.

4- المجلس التشريعي الأول 1938: رأى الكويتيون عام 1938 وتحت ظروف داخلية وخارجية، ضرورة إدخال تعديل جوهرى على نظام الحكم، ليصبح حكما نيابيا ديمقراطيا، وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تطور النظام الدستوري الكويتي في المشاركة بالحكم بشكل أكبر.

وفي إطار السعي لإنشاء مجلس تشريعي أنشأ بعض تجار البلد تجمعا تحت مسمى "الكتلة الوطنية" اختارت ثلاثة ممثلين لها قامت بمقابلة الأمير فاستجاب الحاكم لرغبتهم في المشاركة في الحكم والشورى وجرى إقرار الانتخابات على أساس أن يقوم بها (320) ناخبا من وجهاء الكويت لانتخاب (14) عضوا من بين (20) مرشحا تقريبا.

وقد باشر المجلس بصياغة مشروع دستور دولة الكويت في الأسبوع الأول من يوليو 1938، وتم رفعه للأمير وأقرت الصيغة النهائية له بتاريخ 9 يوليو 1938. ورغم أن صيغة الدستور تتصف بالإيجاز إلا أنها تحتوي مبادئ دستورية مهمة كمبدأ السيادة الشعبية، وأن الأمة مصدر السلطات، وأعطت المجلس سلطة تشريعية كاملة، وكذلك حق المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. (المصدر السابق، 2001، 34)

لم يتسمر المجلس التشريعي الأول فترة طويلة فقد أحاطت به ظروف عجلت من نهايته، أهمها استنثاره بالسلطات الثلاث، وتأثيره على المصالح البريطانية وبالذات فيما يتعلق بالنفط. وعند ذلك أمر الأمير في 21 ديسمبر 1938م بحله.

ورغم من انتهت إليه الأمور، فقد كانت هذه المحاولة إضافة نوعية لمسيرة الكويت الديمقراطية والدستورية.

5- المجلس التشريعي الثاني: عقب حل المجلس الأول اجتمع للتشاور أكثر من مائة من المواطنين، وأسفر اللقاء عن انتخاب مجلس جديد من عشرين عضواً وفي يوم 3 يناير 1939م اجتمع أعضاء المجلس لصياغة دستور جديد، وبسبب خلافات بين أعضاء المجلس والحاكم حول صيغة الدستور الجديد، فقد أصدر الحاكم أمراً بحل المجلس التشريعي الثاني الذي لم يبدأ عمله بعد.

6- ما بعد استقلال الكويت: تم إلغاء اتفاقية 1899 مع بريطانيا وإلغاء استقلال الكويت التام في 19 يونيو 1961. وأعلنت في الأشهر القليلة التالية للاستقلال أنها ستبنى النظام البرلماني، ودعت إلى انتخابات عامة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التأسيسي تكون مهمته وضع الدستور، وقد ضم المجلس التأسيسي نوعين من الأعضاء، المنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر وعددهم عشرون عضواً، والأعضاء بحكم وظائفهم وهو الوزراء، وقد أنجز المجلس الدستور بالإجماع بجلسته المنعقدة بتاريخ "3 نوفمبر 1962م" وصادق عليه الأمير ثم نشر في الجريدة الرسمية في 12 نوفمبر عام 1962م. (المصدر السابق، 2001، 34)

ويعد دستور الكويت دستورا مكتوبا وجامداً، لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطاً وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في القوانين العادية. وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج. (المصدر السابق، 2001، 34)

ويعد مجلس الأمة الناتج عن انتخابات عام 1985 من أقوى المجالس النيابية نظراً لبروز عدد من القوى السياسية المعارضة فيه بحيث شكلت الأغلبية مقابل أقلية لأنصار الحكومة التقليدية، وقد جرى أن طرح المجلس الثقة ولأول مرة في وزير العدل الذي ينتمي للأسرة الحاكمة بسبب

دوره في أزمة المناخ. ولما تطورت أمور الصدام بين مجلس الأمة والحكومة علي خلفية مطالبات أعضاء المجلس بصلاحياتهم الرقابية والمحاسبية، فقد لجأت السلطة الحاكمة إلى حل المجلس في شهر آب/أغسطس وجرى تعطيل الحياة البرلمانية وحيث شهدت البلاد إجراءات بوليسية لم تعهدها منذ استقلال الكويت عام 1961 تمثلت في احتلال قوات الأمن لمبنى مجلس الأمة، وملاحقة نواب المعارضة وفرض الرقابة على الصحف والمجلات المعارضة لإجراءات السلطة. (راشد، 1992، 16)

ظلت الحياة البرلمانية معطلة إلا أن نجحت السلطة بعد مشاورات وحوارات كثيرة من الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني مؤقت مدته أربع سنوات (المجلس العاشر)، وجرى الانتخابات في العاشر من يونيو، 1990. وكانت نسبة المواطنين المقترعين قليلة نسبا وجرى خلاف حول تقديرها. (المديرس، 2002، 39)

تخلل هذه المرحلة الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990، أي بعد شهرين على افتتاح المجلس الوطني، فأصبح هم السلطة والمعارضة يتجه نحو مقاومة الاحتلال وتحرير البلاد.

وبعد تحرير الكويت في 26 فبراير 1990 بدأت تنشأ قوى وتجمعات سياسية علنية في خطوة غير مسبوقة في تحدي السلطة التي تحظر مثل هذه النشاطات، متخذة لنفسها مسميات محددة وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن هذه المسميات : المنبر الديمقراطي الكويتي، الحركة الدستورية الإسلامية، التكتل النيابي، التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، التجمع الدستوري، المستقلون. (المديرس، 1994، ص43)

وأمام الضغوط الشعبية والحزبية استجابت السلطة لإجراء انتخابات جديدة حيث حل المجلس الوطني وجرى انتخابات مجلس الأمة السابع في أكتوبر من العام 1992. (الشايحي، 1994)

استكمل المجلس السابع مدته القانونية (أربع سنوات) وبأشر المجلس الثامن عمله بتاريخ 20/أكتوبر من العام 1996 إلى أن حل بقرار أميري بتاريخ 4/ أيار 1999. ثم جاء المجلس التاسع بتاريخ 1999/7/17 وانقضت مدته القانونية بتاريخ 2003/6/30. أما المجلس العاشر فقد بأشر أعماله بتاريخ 2003/7/19 إلى أن حل المجلس بمرسوم أميري بتاريخ 2006/5/21م . أما المجلس الحادي عشر فقد بأشر أعماله بتاريخ 2006/7/12 إلى أن تم صدور مرسوم أميري بحله بتاريخ 2008/3/19م. وبدأ المجلس الثاني عشر أعماله بتاريخ 2008/6/1، وما يزال حتى هذا التاريخ. (موقع مجلس الأمة الإلكتروني 2011)

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

نوع الدراسة ومنهجيتها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية- المسحية (descriptive method) وأداتها الاستبيان الذي من خلاله يتم جمع بيانات ومعلومات من مجتمع الدراسة. ولا يقتصر المنهج الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها بل لا بد من تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً بحيث يؤدي ذلك في الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر. (عبيدات وزملائه، 1988، ص188)

وتحاول الدراسة الحالية الاستفادة من المنهج الوصفي في جمع بيانات عن وسائل الإعلام الكويتية من خلال وصف تقييم أعضاء مجلس الأمة للتغطيات التي تقوم بها هذه الوسائل الإعلامية للقضايا التي يجري تناولها في مجلس الأمة حول الكثير من مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية... الخ.

مجتمع الدراسة:

مجلس الأمة الكويتي، ويتكون من خمسين عضواً منتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب حسب ما ينص عليه الدستور الكويتي (1962).

عينة الدراسة:

شملت الدراسة أعضاء مجلس الأمة الكويتي جميعا وعددهم خمسون عضوا في وقت إجراء الدراسة وبالتالي لا توجد عينة محددة للدراسة لأن الدراسة اعتمدت عينة الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وهؤلاء يجري انتخابهم كل أربع سنوات. وهذا المجتمع يمكن وصفه بمجتمع نوعي صغير ومتخصص.

وتكمن أهمية اختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي كعينة للدراسة باعتبارهم قادة فاعلين من قادة الرأي العام في المجتمع الكويتي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية على الأقل، ولذلك فإن تقييمهم للغطية الصحفية لها أهميتها من حيث أنها تعكس قدرا كبيرا من رأي عامة الشعب الكويتي الذي وضع فيهم ثقته وانتخبهم ممثلين له في هذا المجلس.

كذلك فإنه من المعروف أن مجلس الأمة الكويتي بأعضائه من جانب، والصحافة الكويتية بأشكالها المختلفة (مطبوعة، ومسموعة، ومرئية) من جانب آخر يشكلان علامات بارزة في المسيرة السياسية والديمقراطية في المجتمع الكويتي، ويمثلان ظاهرة الديمقراطية التي يتمتع بها الكويت منذ زمن بعيد قياسا إلى الدول العربية المحيطة.

ويعرف (صيرفي) الحصر الشامل بأنه "نوع من أنواع العينات غير الاحتمالية، والتي يعتبرها الباحث نموذجا ملائما لخصائص بحثه، اعتقادا منه أنها ستمكنه من تمثيل المجتمع بصورة صحيحة ودقيقة" (صيرفي، 2002، 187)

أداة جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، ويتكون الاستبيان من مجموعة من الفقرات بلغ عددها ثماني فقرات رئيسية، وتتكون كل فقرة منها من عدد من الأسئلة حيث يطلب

من المستجيب وضع تقديراته المناسبة ضمن خمسة خيارات، جرى إعطاء كل تقدير قيمة إحصائية تبدأ بخمسة وتنتهي بواحد، بحيث يتوافق ذلك مع التحليل الإحصائي ضمن المتوسطات الحسابية وفق ثلاث درجات، مدى مرتفع، مدى متوسط، مدى منخفض.

وتهدف فقرات الاستبيان التعرف إلى تقييم أعضاء مجلس الأمة للتغطية الإعلامية لقضايا المجلس وأخباره وفق كل نوع أو نمط من الوسائل الإعلامية على حدة، ثم التعرف إلى تقييم أعضاء المجلس إلى الأهمية النسبية للقضايا التي يناقشها مجلس الأمة وتقوم وسائل الإعلام بنقلها إلى الجمهور. ويوجد أيضا فقرة -وهي الأخيرة في الاستبيان- تستهدف التعرف إلى مستوى رضا أعضاء مجلس الأمة عن التغطيات الإعلامية لكل نوع من أنواع الوسائل الإعلامية على حدة.

ولم يهتم الاستبيان بجمع بيانات ديموغرافية عن الأعضاء المستجيبين نظرا لعدم وجود جدوى من ذلك لقلّة عدد أعضاء المجلس عموما، كذلك لقلّة النساء في المجلس (يوجد أربع نساء فقط).

اختبار صدق الأداة:

من الخصائص الأساسية المميزة الأخرى لأداة القياس هو الصدق والذي يعرف بأنه المدى الذي تقيس فيه الأداة الصفة المراد قياسها، بمعنى آخر هل أن أداة القياس تقيس الخصائص والصفات المراد قياسها؟ (النعيمي والبياتي وخليفة، 2009، 175)

تم التحقق من صدق الأداة من خلال تحكيم مجموعة من المحكمين المختصين الذين لهم خبرة في هذا الموضوع. حيث عرض الاستبيان مرفقا مع أسئلة الدراسة وأهدافها على خمسة من الأساتذة المحكمين، وقد تلقى الباحث ملاحظات مهمة وأخرى هامشية وأخرى شكلية وقام بتعديل فقرات الاستبيان وفقها، في حين أن بعض الفقرات نالت رضا المحكمين وموافقتهم فلم يطرأ

عليها أي تعديل، إلى أن ظهر الاستبيان بصورته الأخيرة التي جرى فيها تطبيقه على أعضاء عينة الدراسة.

ثبات الأداة:

أظهرت نتائج اختبار "كرونباخ ألفا" لقياس ثبات أداة الدراسة أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات بما يعادل (77%) وتعد هذه القيمة عالية وذات موثوقية في الدراسات الاجتماعية والإدارية والإعلامية وهذا ما يؤكد على أن الأداة تتناسب مع مجالات الدراسة المختلفة .

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ويتمثل في وسائل الإعلام الكويتية المحلية في أنماطها الأربعة، وهي: المحطات التلفزيونية، المحطات الإذاعية، الصحافة المطبوعة، الصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت).

المتغير التابع: ويتمثل في "تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لتغطية وسائل الإعلام الكويتية لقضايا المجلس وأخباره".

المعالجة الإحصائية:

استخدم في التحليل الإحصائي كل من التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة، في حين أنه جرى استخدام معامل ارتباط بيرسون والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على فرضيات الدراسة.

المقاييس الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة مقاييس إحصائية تتكون من النسب المئوية والتكرارات ثم المتوسطات الحسابية، وتتكون مقاييس المتوسطات الحسابية من السلم التالي الذي تعتمده الكثير من التحليلات الإحصائية:

1- المدى المنخفض : من 1 - 2.33 درجة.

2- المدى المتوسط: من 2.34 - 3.62.

3- المدى المرتفع: من 3.68 - 5.

إجراءات التطبيق والتنفيذ:

بعد أن جرى تحكيم استبيان الدراسة واستقراره على الوجه الذي أقره المحكمون والمشرف، قام الباحث بزيارة مجلس الأمة الكويتي وأخذ الموافقات المطلوبة وقام بلقاء أعضاء مجلس الأمة في مكاتبهم وقدم لهم الاستبيان وقام بعضهم بالاستجابة له في حينه، بينما استجاب آخرون في وقت لاحق، وحتى الوقت المتاح، استطاع الباحث الحصول على سبعة وأربعين من الاستبيانات التي جرى تعبئتها والاستجابة لها، بعد ذلك قام الباحث بتحويل الاستبيانات إلى محلل إحصائي مع أسئلة الدراسة وفرضياتها حيث جرى استخراج النتائج كما هي في الفصل الرابع من الدراسة.

الفصل الرابع: استعراض نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها، وأسئلة الدراسة وفرضياتها وهي كما يلي:

أسئلة الدراسة:

1- ما مدى شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

2- ما مدى موضوعية وسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطيتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

3- ما اتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية فيما يتعلق بأنشطة مجلس الأمة وقراراته من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

4- ما القضايا التي حازت على الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطياتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

5- ما مدى الرضا نحو تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟

الفرضية الثانية: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين موضوعية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس.

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات التغطيات الإعلامية في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية.

الفرضية الرابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها القنوات التلفزيونية.

الفرضية الخامسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الإذاعات المحلية.

الفرضية السادسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة المطبوعة.

الفرضية السابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها صحافة الانترنت.

ثالثاً: نتائج أسئلة الدراسة:

1- نتائج السؤال الأول الذي نصه: " ما مدى شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية

المحلية لقضايا وأخبار مجلس الأمة الكويتي من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

يبين الجدول (1) التالي أيضاً التكرارات والنسب المئوية التي عكستها نتائج التحليل لهذا السؤال.

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات

الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية

الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	لا أعلم	المجموع
التغطية التلفزيونية	00	25	21	1	00	47
النسبة	00	53.2	44.7	2.1	00	%100
التغطية الإذاعية	12	14	17	00	4	47
النسبة	25.5	29.8	36.2	00	8.5	%100
الصحافة المطبوعة	12	11	15	8	1	47
النسبة	25.5	23.4	31.9	17.1	2.1	%100
صحافة الإلكترونية	12	9	25		1	47
النسبة	25.5	19.2	53.2	00	2.1	%100

يبين الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لمستويات الشمولية في التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية، وقد تبين أن غالبية أعضاء المجلس يعطون تقييما "عالية جدا" لشمولية التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية بلغت (53.2%) من أفراد العينة وهي الرتبة الأولى من بين الوسائل الإعلامية الأخرى في مجال شمولية التغطيات الإعلامية، كذلك فإن نسبة كبيرة أيضا أعطت تقييما "متوسطة" نحو شمولية التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (21) وبنسبة مئوية بلغت (44.7%) من أفراد العينة.

وبخصوص تقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الإذاعية فقد تبين أن (17) عضوا من أعضاء المجلس يقيمون التغطيات الإذاعية بأنها "متوسطة" وبنسبة مئوية (36.2%) من أفراد العينة، لكن نسبة الذين أعطوا تقدير "عالية" للإذاعات على درجتين "عالية" بتكرار (14) فقط من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (29.8%) من أفراد العينة، ثم بتقدير "عالية جدا" بتكرار بلغ (12) فقط وبنسبة مئوية تساوي (25.5%) من أفراد العينة، أي أن ما نسبته (55%) تقريبا يعطون

تقديرا "عالية وعالية جدا" لشمولية التغطيات الإذاعية لقضايا مجلس الأمة وأخباره. في حين توزعت النسب الأخرى على التقديرات الأخرى.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن (15) من أعضاء المجلس قيمت شمولية الصحافة المطبوعة بأنها "متوسطة" وبما يساوي (31.9%) من أفراد العينة، مقابل (12) فردا وبما يساوي (25.5%) من أفراد العينة أعطت تقدير "عالية جدا" لشمولية الصحافة المطبوعة. ثم (11) منهم وبما يساوي (23.4%) أعطت تقدير "عالية" لشمولية التغطية الصحفية المطبوعة. في حين أن نسبة (17.1%) أعطت تقديرا منخفضا لشمولية التغطيات الصحفية.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "ضعيفة" لشمولية تغطيات الصحافة الإلكترونية بتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. فيما أختار (12) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (25.5%) تقييم "عالية جدا" لشمولية التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا المجلس وأخباره. وجمع هذه النسبة مع الدرجة الثانية "عالية" التي حصلت على تكرار بلغ (9) وبنسبة مئوية تساوي (19.2%) ينتج أن حوالي (45%) تقريبا يعطون تقييما "عاليا وعاليا جدا" لشمولية تغطيات الصحافة الإلكترونية، مقابل (55%) تقريبا يرون أن شمولية تغطيات الصحافة الإلكترونية دون ذلك، أي متوسطة ومنخفضة.

ويبين الجدول (2) التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية لشمولية التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الكويتية لقضايا مجلس الأمة وأخباره.

الجدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتب والأهمية النسبية لشمولية

التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الكويتية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	شمولية التغطيات التلفزيونية	2.49	0.55	الثانية	مدى متوسط
2	شمولية التغطيات الإذاعية	3.21	0.93	الأولى	مدى متوسط
3	شمولية التغطيات الصحفية	2.13	0.88	الثالثة	مدى منخفض
4	شمولية التغطيات الإلكترونية	2.00	0.81	الرابعة	مدى منخفض

يبين الجدول أعلاه أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لشمولية التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره تراوحت بين المديين المتوسط والمنخفض، إذ احتلت التغطيات الإذاعية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (3.21) وانحراف معياري (.93) درجة، في حين أن الرتبة الثانية جاءت من نصيب التغطيات التلفزيونية بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (2.49) وانحراف معياري (.55)، وجاءت تغطيات الصحافة المطبوعة في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي منخفض (2.13) وانحراف معياري بلغ (.88)، أما الرتبة الرابعة والأخيرة فقد جاءت

لتغطيات الصحافة الإلكترونية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (2.00) وبانحراف معياري (81).

2- نتائج السؤال الثاني الذي نصه: " ما مدى موضوعية وسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطيتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

يبين جدول (3) التالي التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية.

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية

الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	لا أعلم	المجموع
التغطية التلفزيونية	10	6	19	12	00	47
النسبة	21.3	12.8	40.4	25.5	00	%100
التغطية الإذاعية	00	00	10	21	16	47
النسبة	00	00	21.3	44.7	34.0	%100
الصحافة المطبوعة	10	30	7	00	00	47
النسبة	21.3	63.8	14.9	00	00	%100
صحافة إلكترونية	36	5	6	00	00	47
النسبة	76.6	10.6	12.8	00	00	%100

يبين الجدول أعلاه تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لموضوعية التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره، وبقراءة الصفوف (حسب نمط الوسيلة الإعلامية) يتبين أن تقييم

أغلبية أعضاء المجلس جاء بتقدير "متوسط" لموضوعية التغطية التلفزيونية بتكرار (19) وبنسبة مئوية (40.4%) من أفراد العينة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإذاعية فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس تعطي تقييم "منخفضة" للتغطيات الإذاعية لقضايا المجلس وأخباره بتكرار بلغ (21) وبنسبة مئوية (44.7%) من أفراد العينة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "عالية" للصحافة المطبوعة وتكرار بلغ (30) وبنسبة مئوية تماثل (63.8%) من أفراد العينة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "عالية" لموضوعية تغطيات الصحافة الإلكترونية بتكرار بلغ (36) وبنسبة مئوية تماثل (76.6%) من أفراد العينة.

ويبين الجدول (4) التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم أعضاء المجلس لموضوعية التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية.

الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية لموضوعية التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الكويتية لقضايا مجلس الأمة وأخباره.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	موضوعية التغطيات التلفزيونية	2.70	1.08	الثانية	مدى مرتفع
2	موضوعية التغطيات الإذاعية	1.94	60.	الرابعة	مدى منخفض
3	موضوعية التغطيات الصحفية	4.13	.74	الأولى	مدى مرتفع
4	موضوعية التغطيات الإلكترونية	1.36	.70	الثالثة	مدى منخفض

يبين الجدول أعلاه أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لموضوعية التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره جاءت على تقديرين، الأول وهو تقدير "المدى المرتفع"، وحازت التغطيات الصحفية المطبوعة على الرتبة الأولى في ذلك بمتوسط مرتفع جدا بلغ (4.13) وبانحراف معياري بلغ (74)، في حين جاء في الرتبة الثانية التغطيات التلفزيونية بمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (2.70) وبانحراف معياري (1.08)، أما الرتبة الثالثة فقد جاءت لتغطيات الصحافة الإلكترونية

في المتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (1.36) وبانحراف معياري (0.70). أما الرتبة الرابعة والأخيرة فقد جاءت للتغطيات الإذاعية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (1.94) وبانحراف معياري بلغ 60 درجة.

3- نتائج السؤال الثالث الذي نصه: " ما اتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية

فيما يتعلق بأنشطة وقرارات مجلس الأمة من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

ويبين الجدول (5) التالي التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية وحسب درجة التقييم.

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية

المجموع	لا أعلم	غير إيجابية	متوسطة	إيجابية معقولة	إيجابية جدا	الفقرة
47	00	14	27	00	6	التغطية التلفزيونية
%100	00	29.8	57.4	00	12.8	النسبة
47	20	6	21	0	0	التغطية الإذاعية
%100	42.6	12.8	44.7	00	00	النسبة
47	0	10	12	25	0	الصحافة المطبوعة
%100	00	21.3	25.5	53.2	00	النسبة
47	1	1	15	12	18	صحافة الإلكترونية
%100	2.1	2.1	31.9	25.5	38.4	النسبة

يبين الجدول أعلاه تقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية، فقد تبين بخصوص التغطيات التلفزيونية أن غالبية أعضاء المجلس يعطون تقييم

"إيجابية متوسطة" لاتجاهات التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (27) وبنسبة مئوية بلغت (57.4%) من أفراد العينة، كذلك فإن نسبة (29.8%) من أفراد العينة أعطت تقييم "غير إيجابية" لاتجاهات التغطية الإعلامية في القنوات التلفزيونية المحلية. بينما (6) فقط بنسبة مئوية تماثل (12.8%) من أفراد العينة أعطت تقييم "إيجابية جدا" لاتجاهات تغطية القنوات التلفزيونية الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة وأخباره.

وبخصوص تقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإذاعية فقد تبين أن الغالبية يقيمون التغطيات الإذاعية بأنها "متوسطة" بتكرار بلغ (21) وبنسبة مئوية (44.7%) من أفراد العينة، وكذلك فإن (14) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (29.8%) من أفراد العينة، يعطون تقييم "متوسط" الموضوعية في التغطيات الإذاعية.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "إيجابية معقولة" لتغطية الصحافة المطبوعة وبتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. فيما لم تظهر أي نسبة لتقييم "إيجابية عالية جدا" لتغطيات الصحافة المطبوعة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الرتبة الأولى كانت لتقييم "إيجابية جدا" بتكرار بلغ (18) وبنسبة تساوي (38.4%) من أفراد العينة، ثم كانت الرتبة الثانية لتقييم "إيجابية متوسطة" بتكرار بلغ (15) وبنسبة تساوي (31.9%) من أفراد العينة، أما الرتبة الثالثة فكانت لتقييم "إيجابية معقولة" بتكرار بلغ (12) وبنسبة مئوية تساوي (25.5%) من أفراد العينة. في حين أن نسبة التقييم "غير الإيجابي" جاءت بتكرار بلغ (1) وبنسبة مئوية منخفضة تساوي (2.1%) من أفراد العينة.

ويتبين من الصف الرابع في الجدول أعلاه أن الرتبة الأولى في تقييم أعضاء مجلس الأمة لاتجاهات تغطية الصحافة الإلكترونية جاءت بدرجة "عالية" بتكرار بلغ (25) ونسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. بينما جاءت الرتبة الثانية لدرجة "متوسطة" بتكرار بلغ (15) ونسبة مئوية تساوي (31.9%) من أفراد العينة، أما الرتبة الثالثة فكانت لدرجة "إيجابية معقولة" بتكرار بلغ (12) من أعضاء المجلس ونسبة مئوية (25.5%). بينما كانت الرتبة الأخيرة منخفضة لدرجة "غير إيجابية" بتكرار (1) فقط ونسبة مئوية تساوي (2.1%) بينما عبرت نسبة مماثلة عن عدم معرفتها بالأمر.

ويبين الجدول (6) الوسط الحسابي والأهمية النسبية لاتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية فيما يتعلق بأنشطة وقرارات مجلس الأمة.

الجدول (6) الوسط الحسابي والأهمية النسبية لاتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية

المحلية فيما

يتعلق بأنشطة وقرارات مجلس الأمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	اتجاهات الأخبار القنوات التلفزيونية	3.17	0.64	الثانية	مدى متوسط
2	اتجاهات الأخبار في الإذاعات	3.98	0.94	الأولى	مدى مرتفع
3	اتجاهات الأخبار في الصحف المطبوعة	2.68	0.81	الثالثة	مدى متوسط
4	اتجاهات الأخبار في الصحف الإلكترونية	2.04	1.00	الرابعة	مدى منخفض

يبين الجدول أعلاه أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لاتجاهات التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره، فقد احتلت تغطية الصحافة الإذاعية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (3.98) وبانحراف معياري (0.94)، في حين جاءت التغطيات التلفزيونية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (3.17) وبانحراف معياري بلغ (0.64)، وجاء في الرتبة الثالثة تغطيات الصحافة المطبوعة بمتوسط حسابي "متوسطة" بلغت قيمته (2.68)

وبانحراف معياري بلغ (81). أما الرتبة الرابعة فقد جاءت من نصيب تغطيات الصحافة الإلكترونية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (2.04) وبانحراف معياري (1.00).

4- نتائج السؤال الرابع الذي نصه: " ما القضايا التي حازت على الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطياتها لقضايا وأخبار مجلس الأمة من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

ويبين الجدول (7) التالي الأهمية النسبية عن طريق الوسط الحسابي للقضايا التي تناولتها وسائل الإعلام الكويتية المختلفة حسب نمطها.

جدول (7) الأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها وسائل الإعلام الكويتية المختلفة حسب نمطها.

الرقم	الفقرة:	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية
1	القضايا الأمنية	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض
2	القضايا الاقتصادية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
3	القضايا الاجتماعية	متوسط	متوسط	منخفض	متوسط
4	القضايا السياسية	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض

منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	المساجلات الشخصية والفئوية	5
منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	قضايا الفساد والإصلاح	6
منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	قضايا الخلاف مع الحكومة	7
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	القضايا الإدارية	8
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	القضايا التشريعية	9
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	قضايا أخرى متفرقة	10
منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	الوسط الكلي	

يبين الجدول أعلاه الأهمية النسبية لمدى التغطيات التي قامت بها وسائل الإعلام الكويتية المختلفة للقضايا المختلفة، وهي القضايا الظاهرة في الجدول أعلاه، وقد أظهرت النتائج الأهمية النسبية لكل قضية من القضايا المطروحة حسب نوع الوسيلة الإعلامية، وأظهرت كذلك الأهمية النسبية الكلية للقضايا في هذه الوسائل، وتبين أن الوسط الكلي جاء متوسطاً في ثلاثة من أنماط الإعلام الكويتي وهي القنوات التلفزيونية، الإذاعات المحلية، الصحافة المطبوعة، لكن الأهمية النسبية كانت منخفضة في صحافة الإنترنت كما يبين الجدول أعلاه.

وبقراءة الصفوف التي تعبر عن الأهمية النسبية لكل قضية أو موضوع من الموضوعات التي تناولتها وسائل الإعلام، يتبين أن معظم القضايا حازت على أهمية نسبية تراوحت بين المتوسط والمنخفض.

5- نتائج السؤال الخامس الذي نصه "ما مدى الرضا الذي تشعر به نحو تغطية وسائل الإعلام

الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

ويبين الجدول (8) التالي مستويات الرضا لأعضاء مجلس الأمة نحو تغطيات وسائل الإعلام

الكويتية.

جدول (8) مستويات الرضا لأعضاء مجلس الأمة نحو تغطيات وسائل الإعلام الكويتية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	مدى الرضا عن التغطيات التلفزيونية	2.13	0.90	الثالثة	منخفضة
2	مدى الرضا عن التغطيات الإذاعية	2.47	0.95	الأولى	متوسطة
3	مدى الرضا عن تغطيات الصحف المطبوعة	2.40	0.54	الثانية	متوسطة
4	مدى الرضا عن تغطيات صحافة الإنترنت	1.89	0.73	الرابعة	منخفضة

يبين الجدول أعلاه أن مستويات رضا أعضاء مجلس الأمة الكويتي عن اتجاهات التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره تراوحت بين "المنخفضة" و"المتوسطة" فقد احتلت تغطية الصحافة الإذاعية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.47) وبانحراف معياري (0.95)، بينما جاء في الرتبة الثانية الصحافة المطبوعة بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.40) وبانحراف معياري (0.54). في حين جاء في الرتبة الثالثة "الرضا عن التغطيات التلفزيونية" بمتوسط حسابي "منخفض" بلغ (2.13) وبانحراف معياري (0.90). أما الرتبة الأخيرة فكانت من نصيب صحافة الإنترنت بمتوسط حسابي منخفض بلغ (1.89) وبانحراف معياري (0.73).

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره ونوع الوسيلة الإعلامية.

ويبين الجدول (9) معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى شمولية التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.

جدول (9) يبين معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى شمولية التغطية

الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام

وسائل الإعلام	التغطية الصحفية المطبوعة	التغطية الإذاعية	التغطية التلفزيونية	الوسيلة الشمولية
الإلكترونية	0.85	0.84	0.90	معامل الارتباط
0.53	0.00	0.00	0.00	مستوى المعنوية

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون Pearson Correlation أن هناك ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين جميع الوسائل الإعلامية وشمولية تغطية وسائل الإعلام أي أن جميع الوسائل الكويتية المحلية تعمل على تغطية القضايا المحلية بشكل متواصل.

الفرضية الثانية: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين موضوعية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره ونوع الوسيلة الإعلامية.

ويبين الجدول (10) معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى موضوعية التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.

جدول (10) يبين معامل ارتباط بيرسون لارتباط مستوى موضوعية التغطية

الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام

وسائل الإعلام الإلكترونية	التغطية الصحفية المطبوعة	التغطية الإذاعية	التغطية التلفزيونية	الوسيلة الموضوعية
0.80	0.88	0.43	0.94	معامل الارتباط
0.00	0.00	0.002	0.00	مستوى المعنوية

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين موضوعية وسائل الإعلام الكويتية ونوع الوسيلة الإعلامية سواء أكانت تلفزيونية أو إذاعية أو صحافة مطبوعة أم وسائل إعلام إلكترونية وهذا ما يشير إلى أن للموضوعية مكانا واضحا في وسائل الإعلام الكويتية .

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات التغطيات الإعلامية في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية.

ويبين الجدول (11) معامل ارتباط بيرسون لاتجاهات التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام.

جدول (11) معامل ارتباط بيرسون لاتجاهات التغطية الإعلامية حسب نمط وسيلة الإعلام

وسائل الإعلام	التغطية	التغطية	التغطية	الوسيلة الاتجاهات
الإلكترونية	الصحفية المطبوعة	الإذاعية	التلفزيونية	
0.83	0.86	0.85	0.68	معامل الارتباط
0.00	0.00	0.00	0.00	مستوى المعنوية

تشير النتائج أعلاه إلى أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين اتجاهات الموضوعات والأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية سواء أكانت متلفزة أو تغطية إذاعية أو تغطية صحفية مطبوعة أو وسائل إعلام إلكترونية وهذه النتيجة تؤكد على أن علاقة الارتباط لاتجاهات الموضوعات والأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية وجدت لها علاقة في الإعلام الكويتي.

الفرضية الرابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها القنوات التلفزيونية.

وبين الجدول (12) التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها القنوات التلفزيونية الكويتية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.

جدول (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها

القنوات التلفزيونية الكويتية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	القضايا الأمنية	2.45	0.54	6	متوسط
2	القضايا الاقتصادية	2.34	0.79	8	متوسط
3	القضايا الاجتماعية	2.70	0.62	4	متوسط
4	القضايا السياسية	2.40	0.80	7	متوسط
5	المساجلات الشخصية والفئوية	2.15	0.86	10	منخفض
6	قضايا الفساد والإصلاح	3.30	0.55	1	متوسط
7	قضايا الخلاف مع الحكومة	2.17	0.76	9	منخفض
8	القضايا الإدارية	2.87	0.97	3	متوسط
9	القضايا التشريعية	2.55	0.77	5	متوسط
10	قضايا أخرى متفرقة	2.98	0.79	2	متوسط
	الوسط الكلي	2.59	0.22		متوسط

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتغطيات القنوات التلفزيونية الكويتية لقضايا مجلس الأمة وأخباره أنها متوسطة في الغالب وقد حصلت الفقرة الخاصة بقضايا الفساد والإصلاح على الرتبة الأولى في التغطية التلفزيونية بأهمية نسبية متوسطة، ومقابل ذلك فقد حصلت الفقرة الخاصة "بالمساجلات الشخصية والفئوية" على الرتبة العاشرة ، وقد حصل الوسط

الحسابي الكلي على متوسط حسابي (2.59) وبأهمية نسبية "متوسط" وهذا ما يعطي مؤشرا على أن التلفزة الكويتية تهتم بالقضايا المحلية بنسبة متوسطة في الغالب.

الفرضية الخامسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الإذاعات المحلية.

ويبين الجدول (13) التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الإذاعات الكويتية المحلية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.

جدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها

الإذاعات الكويتية المحلية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	القضايا الأمنية	3.11	1.32	8	متوسط
2	القضايا الاقتصادية	3.49	1.02	2	متوسط
3	القضايا الاجتماعية	3.15	1.20	7	متوسط
4	القضايا السياسية	2.55	1.00	9	متوسط
5	المساجلات الشخصية والفئوية	3.19	1.35	6	متوسط
6	قضايا الفساد والإصلاح	3.32	0.75	4	متوسط
7	قضايا الخلاف مع الحكومة	3.11	1.03	8	متوسط

متوسط	1	0.98	3.66	القضايا الإدارية	8
متوسط	5	0.90	3.26	القضايا التشريعية	9
متوسط	3	1.47	3.36	قضايا أخرى متفرقة	10
متوسط		0.87	3.21	الكلية	

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن الإذاعات المحلية تهتم بالقضايا بدرجة متوسطة وأن القضايا الإدارية التي تمس حياة المواطن حصلت على الرتبة الأولى وبأهمية نسبة متوسطة وقد حصلت الفقرة الخاصة بالقضايا السياسية على اقل متوسط حسابي وبالرتبة التاسعة ولكن بأهمية نسبية متوسطة وأن الوسط الحسابي الكلي لفقرات الدراسة هو 3.21 وبأهمية نسبية متوسطة .

الفرضية السادسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة المطبوعة.

ويبين الجدول (14) التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الصحافة المطبوعة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.

جدول (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها

الصحافة المطبوعة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	القضايا الأمنية	1.98	0.71	10	منخفض
2	القضايا الاقتصادية	2.47	0.72	3	متوسط
3	القضايا الاجتماعية	2.17	0.79	7	منخفض
4	القضايا السياسية	2.09	0.62	9	منخفض
5	المساجلات الشخصية والفئوية	2.32	0.81	6	منخفض
6	قضايا الفساد والإصلاح	2.40	0.50	5	متوسط
7	قضايا الخلاف مع الحكومة	2.13	0.95	8	منخفض
8	القضايا الإدارية	2.81	1.01	2	متوسط
9	القضايا التشريعية	2.45	0.54	4	متوسط
10	قضايا أخرى متفرقة	3.04	1.06	1	متوسط
	الكلية	2.38	0.299		متوسط

في الجدول أعلاه أشارت نتائج المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية إلى أن اغلب فقرات الصحافة المطبوعة قد حصلت على متوسطات حسابية ذات أهمية نسبية متوسطة حيث أن الإجابات كانت حول الصحافة المطبوعة والتي أشارت إلى أن القضايا الأخرى المتفرقة حصلت على الرتبة الأولى وبأهمية نسبة متوسطة وأن الفقرة الخاصة بالقضايا الأمنية حصلت على الرتبة العاشرة وهذا ما يشير إلى أن الصحافة المطبوعة الكويتية لا تهتم بالقضايا الأمنية لان الأمن في دولة الكويت مستقر مائة بالمائة ولا يوجد تهديد داخلي أو خارجي للأمن والوسط الحسابي الكلي لفقرات الدراسة حصل على وسط حسابي 2.38 وبأهمية نسبة متوسطة .

الفرضية السابعة : هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة الإلكترونية.

ويبين الجدول (15) التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها الصحافة الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة.

جدول (15) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والأهمية النسبية للقضايا التي تناولتها

الصحافة الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	القضايا الأمنية	2.15	1.18	6	منخفض
2	القضايا الاقتصادية	2.40	0.65	4	متوسط
3	القضايا الاجتماعية	2.68	0.59	2	متوسط
4	القضايا السياسية	1.57	0.83	10	منخفض
5	المساجلات الشخصية	1.62	0.61	9	منخفض

				والفئوية	
منخفض	8	0.84	1.77	قضايا الفساد والإصلاح	6
منخفض	7	0.83	1.79	قضايا الخلاف مع الحكومة	7
متوسط	3	0.77	2.43	القضايا الإدارية	8
متوسط	5	0.89	2.32	القضايا التشريعية	9
متوسط	1	1.47	3.13	قضايا أخرى متفرقة	10
منخفض		0.46	2.18	الكلية	

أظهرت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين أعلاه أن هناك عددا من الفقرات فيما يتعلق بصحافة الإنترنت حول القضايا التي تهم المواطن الكويتي قد حصلت على إجابة متوسطة وبعضها قد حصل على إجابة منخفضة فقد حصلت الفقرة الخاصة بقضايا أخرى متفرقة على الرتبة الأولى و بوسط حسابي 3.13 وهذا ما يشير إلى أن صحافة الإنترنت في دولة الكويت تهتم بالقضايا المتفرقة المختلفة وقد حصلت الفقرة الخاصة بالقضايا لسياسية على الرتبة العاشرة فيما يتعلق بصحافة الإنترنت أي أن صحافة الإنترنت الكويتية لا تتناول القضايا السياسية بشكل كبير وان الوسط الحسابي الكلي لفقرات صحافة الإنترنت حول القضايا المختلفة التي تهم المواطن الكويتي قد حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.18) وبأهمية نسبة منخفضة.

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل مناقشة لنتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها، وحسب ترتيبها في الفصل السابق:

ثالثا: مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

1- مناقشة نتائج السؤال الأول الذي نصه: " ما مدى شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية

المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

من خلال التكرارات والنسب المئوية لتقييم أعضاء المجلس لمستويات الشمولية في التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية، فقد تبين بخصوص التغطيات التلفزيونية أن غالبية أعضاء المجلس يعطون تقييم "عالية جدا" لشمولية التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية بلغت (53.2%) من أفراد العينة، كذلك فإن نسبة كبيرة أيضا أعطت تقييم "متوسطة" نحو شمولية التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (21) وبنسبة مئوية بلغت (44.7%) من أفراد العينة. وبخصوص تقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الإذاعية فقد تبين أن الغالبية يقيمون التغطيات الإذاعية بأنها "متوسطة" بتكرار بلغ (17) وبنسبة مئوية (36.2%) من أفراد العينة، لكن نسبة عالية أعطت تقديرا عاليا للإذاعات على درجتين "عالية" بتكرار (14) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (29.8%) من أفراد العينة، ثم بتقدير عالية جدا بتكرار بلغ (12) وبنسبة مئوية تساوي (25.5%) من أفراد العينة، أي أن ما نسبته (55%) تقريبا يعطون تقديرا عاليا لشمولية التغطيات الإذاعية لقضايا مجلس الأمة وأخباره. في حين توزعت النسب الأخرى على التقديرات الأخرى.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن (15) من أعضاء المجلس قيمت شمولية الصحافة المطبوعة بأنها "متوسطة" وبما يساوي (31.9%) من أفراد العينة، مقابل (12) فردا وبما يساوي (25.5%) من أفراد العينة أعطت تقدير "عالية جدا" لشمولية الصحافة المطبوعة. ثم (11) منهم وبما يساوي (23.4%) أعطت تقدير "عالية" لشمولية التغطية الصحفية. في حين أن نسبة (17.1%) أعطت تقدير "منخفضة" لشمولية التغطيات الصحفية المطبوعة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لشمولية التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "ضعيفة" لشمولية تغطيات الصحافة الإلكترونية بتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. فيما أختار (12) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (25.5%) تقييما "عالية جدا" لشمولية التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا المجلس وأخباره. وجمع هذه النسبة مع الدرجة الثانية "عالية" التي حصلت على تكرار بلغ (9) وبنسبة مئوية تساوي (19.2%) ينتج أن حوالي (45%) تقريبا يعطون تقييما "عاليا وعاليا جدا" لشمولية الصحافة الإلكترونية، مقابل (55%) تقريبا يرون أن شمولية تغطيات الصحافة الإلكترونية دون ذلك، أي متوسطة وضعيفة.

وتبين من خلال احتساب المتوسط الحسابي لهذا السؤال أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لشمولية التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره تراوحت بين المدين المتوسط والمنخفض، إذ احتلت التغطيات الإذاعية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (3.21) ، في حين أن الرتبة الثانية جاءت من نصيب التغطيات التلفزيونية بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (2.49) ، وجاءت التغطيات الصحفية في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي منخفض (2.13) ، أما

الرتبة الرابعة والأخيرة فقد جاءت لتغطيات الصحافة الإلكترونية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (2.00).

إن هذه النتائج تشير إلى تمتع القنوات التلفزيونية والإذاعات بشمولية في التغطيات أكثر من وسائل الإعلام الأخرى، ويعزو الباحث مثل هذا الاستنتاج إلى أن القنوات التلفزيونية والإذاعات تمتلك مساحات زمنية أوسع من الصحافة المطبوعة وصحافة الإنترنت الإلكترونية، فهي قادرة على عرض تقارير حية ومباشرة وكذلك مسجلة قد تستمر ساعات وتقوم بتغطية جوانب القضية كافة أو الحدث بعكس الصحف المطبوعة وصحافة الإنترنت المقيدتان بمساحات محددة على صفحاتها.

ويؤيد هذه النتيجة ما جاء في دراسة الفضلي (2010) من أن اعتماد المواطن الكويتي على قنواته الفضائية المفضلة في أوقات الأزمات، مثل حل مجلس الأمة، والانتخابات البرلمانية، أو في أثناء الاستجابات أكثر منها في الأوقات العادية.

2- مناقشة نتائج السؤال الثاني الذي نصه: " ما مدى موضوعية وسائل الإعلام الكويتية

المحلية في تغطيتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

تبين من خلال التكرارات والنسب المئوية أن تقييم أغلبية أعضاء المجلس جاء بتقدير "متوسط" لموضوعية" التغطية التلفزيونية بتكرار (19) وبنسبة مئوية (40.4%) من أفراد العينة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس "لموضوعية" التغطيات الإذاعية فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس تعطي تقييم "منخفضة" لموضوعية التغطيات الإذاعية لقضايا المجلس وأخباره بتكرار بلغ

(21) وبنسبة مئوية (44.7%) من أفراد العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن عمل حارس البوابة

الإعلامية قد يكون أكثر فاعلية في القنوات التلفزيونية وفي الإذاعات كونها مؤسسات كبيرة نسبياً

وفيها عدد كبير من المحررين والمسؤولين، وهؤلاء يقومون بالتأثير في مستوى الموضوعية لأسباب وعوامل كثيرة أوضحتها نظرية حارس البوابة، فمنها ما يتعلق بسياسة المؤسسة أو الوسيلة (عوامل تنظيمية) ومنها ما يتعلق بالظروف أو العوامل المحيطة من إجراءات حكومية أو ظروف وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، وكل من هذه العوامل (حسب نظرية حارس البوابة) يمارس دورا مؤثرا في مدى موضوعية التغطية الإعلامية.

كذلك فإن نظرية الأجندة تلقي الضوء على هذا الأمر حيث تشير هذه النظرية أن لكل مؤسسة إعلامية أجندتها الخاصة التي تملئها عليها عوامل متعددة أيضا منها نمط الملكية ومنها القوانين المعمول بها ومنها السوق وغير ذلك من العوامل في المجتمع الكويتي.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس "لموضوعية" التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "عالية" للصحافة المطبوعة وبتكرار بلغ (30) وبنسبة مئوية تماثل (63.8%) من أفراد العينة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مراد (1998) حيث أشارت تلك الدراسة إلى عدد من العوامل التي أثرت إيجابيا على الصحافة الكويتية أهمها نمط الملكية للصحف حيث أتاحت الملكية الخاصة لهذه الصحافة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس "لموضوعية" التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الأغلبية من أعضاء المجلس أعطت تقييم "عالية" لموضوعية تغطيات الصحافة الإلكترونية بتكرار بلغ (36) وبنسبة مئوية تماثل (76.6%) من أفراد العينة.

وتبين من خلال المتوسطات الحسابية لهذا السؤال أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لموضوعية التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة وأخباره جاءت على تقديرين، الأول وهو تقدير "المدى المرتفع"، وحازت تغطيات الصحافة المطبوعة في ذلك بمتوسط مرتفع جدا بلغ (4.13)، في حين جاء في الرتبة الثانية التغطيات التلفزيونية بمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (2.70)،

أما الرتبة الثالثة فقد جاءت للتغطيات الإذاعية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (1.36) أما الرتبة الرابعة والأخيرة فقد جاءت لتغطيات الصحافة الإلكترونية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (1.94).

وتعزز نتائج المتوسطات الحسابية نتائج التكرارات والنسب المئوية التي أعطت الرتبة الأولى في الموضوعية للصحافة المطبوعة، وهذه النتيجة تتوافق مع خصائص الصحافة المطبوعة في أغلب البلدان، ذلك أن هذه الصحافة أكثر اهتماما بالموضوعية والتدقيق خصوصا أن مساحاتها محدودة بحيث لا يسمح لها بالإسهاب والإطناب، بل بمعالجة جوهر الموضوع مما يقربها للموضوعية أكثر من غيرها من الوسائل الإعلامية.

3- مناقشة نتائج السؤال الثالث الذي نصه: " ما اتجاهات الأخبار في وسائل الإعلام الكويتية

المحلية فيما يتعلق بأنشطة وقرارات مجلس الأمة من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

اتجاهات التغطية قصد بها تدرجها من حيث كونها " إيجابية جدا" و "إيجابية معقولة" و " إيجابية متوسطة" أو "غير إيجابية"، والهدف من هذا السؤال وهذا التقسيم هو معرفة نظرة أعضاء مجلس الأمة لأداء وسائل الإعلام الكويتية في القضايا المطروحة من حيث الشمولية والموضوعية وترتيب أجندة القضايا المطروحة للنقاش في مجلس الأمة وفي الرأي العام الكويتي.

بينت نتائج تحليل هذا السؤال أن تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي "لاتجاهات التغطية الإعلامية" لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره، أن تغطية الصحافة الإذاعية احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (3.98)، في حين جاءت التغطيات التلفزيونية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (3.17) ، وجاء في الرتبة الثالثة تغطيات

الصحافة المطبوعة بمتوسط حسابي متوسط بلغت قيمته (2.68) أما الرتبة الرابعة فقد جاءت من نصيب تغطيات الصحافة الإلكترونية بمتوسط حسابي منخفض بلغت قيمته (2.04).

وقد بينت نتائج تحليل المتوسطات الحسابية لهذا السؤال أن تقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإعلامية حسب نمط الوسيلة الإعلامية، أن غالبية أعضاء المجلس يعطون تقييم "إيجابية متوسطة" لاتجاهات التغطيات التلفزيونية بتكرار بلغ (27) وبنسبة مئوية بلغت (57.4%) من أفراد العينة، كذلك فإن نسبة (29.8%) من أفراد العينة أعطت تقييم "غير إيجابية" لاتجاهات التغطية الإعلامية في القنوات التلفزيونية المحلية. بينما (6) فقط بنسبة مئوية تماثل (12.8%) من أفراد العينة أعطت تقييم "إيجابية جدا" لاتجاهات تغطية القنوات التلفزيونية الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة وأخباره.

وبخصوص تقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الإذاعية فقد تبين أن الغالبية يقيمون التغطيات الإذاعية بأنها "متوسطة" بتكرار بلغ (21) وبنسبة مئوية (44.7%) من أفراد العينة، وكذلك فإن (14) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (29.8%) من أفراد العينة، يعطون تقييم "متوسط" الموضوعية في التغطيات الإذاعية.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الصحفية المطبوعة فقد تبين أن (25) من أعضاء المجلس أعطت تقييم "إيجابية معقولة" لتغطية الصحافة المطبوعة وبنسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. فيما لم تظهر أي نسبة لتقييم "إيجابية عالية جدا" لتغطيات الصحافة المطبوعة.

وبالنسبة لتقييم أعضاء المجلس لاتجاهات التغطيات الصحفية الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فقد تبين أن الرتبة الأولى كانت لتقييم "إيجابية جدا" بتكرار بلغ (18) وبنسبة تساوي (38.4%) من أفراد العينة، ثم كانت الرتبة الثانية لتقييم "إيجابية متوسطة" بتكرار بلغ (15) وبنسبة تساوي

(31.9%) من أفراد العينة، أما الرتبة الثالثة فكانت لتقييم "إيجابية معقولة" بتكرار بلغ (12) وبنسبة مئوية تساوي (25.5%) من أفراد العينة. في حين أن نسبة التقييم "غير الايجابي" جاءت بتكرار بلغ (1) فقط وبنسبة مئوية منخفضة تساوي (2.1%) من أفراد العينة.

ويتبين من الصف الرابع في الجدول أن الرتبة الأولى في تقييم أعضاء مجلس الأمة لاتجاهات تغطية الصحافة الإلكترونية جاءت بدرجة "عالية" بتكرار بلغ (25) وبنسبة مئوية تماثل (53.2%) من أفراد العينة. بينما جاءت الرتبة الثانية لدرجة "متوسط" بتكرار بلغ (15) وبنسبة مئوية تساوي (31.9%) من أفراد العينة، أما الرتبة الثالثة فكانت لدرجة "إيجابية معقولة" بتكرار بلغ (12) من أعضاء المجلس وبنسبة مئوية (25.5%). بينما كانت الرتبة الأخيرة منخفضة لدرجة "غير إيجابية" بتكرار (1) فقط وبنسبة مئوية تساوي (2.1%) بينما عبرت نسبة مماثلة عن عدم معرفتها بالأمر.

إن هذه النتائج قد يختلف بعضها عما سبقها في بعض الجوانب، لكن هذه الاختلافات لها ما يبررها من وجهة نظر الباحث، في أن وجهات نظر أعضاء مجلس الأمة قد تتفاوت بشأن الايجابية والسلبية بناء على اعتبارات خاصة بالنواب، لأن النواب أنفسهم يحملون وجهات نظر مختلفة عن بعضهم بعضا بشأن الايجابية والسلبية في التغطيات الإعلامية، وتلك الاعتبارات إما أن تكون اعتبارات سياسية وإيديولوجية أو قبلية أو مذهبية أو اجتماعية مما ينعكس في تقديراتهم هذه. لكن هذه النتائج على العموم تعكس حالة التنوع في وجهات النظر الذي يمتاز بها مجلس الأمة الكويتي منذ بداية إنشائه وحتى الآن.

4- مناقشة نتائج السؤال الرابع الذي نصه: " ما القضايا التي حازت على الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام الكويتية المحلية في تغطياتها لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

بينت نتائج تحليل هذا السؤال أن الأهمية النسبية لمدى التغطيات التي قامت بها وسائل الإعلام الكويتية المختلفة للقضايا المختلفة، وقد أظهرت النتائج الأهمية النسبية لكل قضية من القضايا المطروحة حسب نوع الوسيلة الإعلامية، وأظهرت كذلك الأهمية النسبية الكلية للقضايا في هذه الوسائل، وتبين أن الوسط الكلي جاء متوسطاً في ثلاثة من أنماط الإعلام الكويتي وهي القنوات التلفزيونية، الإذاعات المحلية، الصحافة المطبوعة، لكن الأهمية النسبية كانت منخفضة في صحافة الإنترنت كما بين التحليل الإحصائي.

وبقراءة الصفوف التي تعبر عن الأهمية النسبية لكل قضية أو موضوع من الموضوعات التي تناولتها وسائل الإعلام، يتبين أن معظم القضايا حازت على أهمية نسبية تراوحت بين المتوسط والمنخفض.

وبمقارنة هذه النتيجة مع نتائج دراسة مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي (2009) وأولويات المواطن الكويتي، يلاحظ وجود اختلاف في الأجندات والأولويات بين قائمتي الاهتمامات في الدراستين، ويعزو الباحث هذه الاختلافات لأسباب عديدة منها: أن دراسة مركز البحوث سبقت الانتخابات التشريعية الأخيرة، وكانت هذه القائمة تهتم بالأولويات المحلية ذات الطابع المعيشي اليومي من وجهة نظر الناخبين، كذلك فإن هناك دائماً فروقاً بين ما يطالب به الناخبون المحليون في الدوائر وبين ما يجري من أجندة للموضوعات والقضايا في مجالس القرار ومراكز التأثير في الرأي العام من صحافة ومن مجلس نواب وغيره.

ويعزز هذه الاتجاهات ما جاء في نظرية الأولويات "الأجندة" التي تشير إلى أن الأجندات يجري تغييرها من وقت لآخر وفق الكثير من العوامل المحيطة والمتغيرة، خصوصا إذا تناقضت هذه الأجندات مع مصالح بعض الجهات التي تساهم في التأثير في اتجاهات الرأي العام.

5- مناقشة نتائج السؤال الخامس الذي نصه "ما مدى الرضا الذي تشعر به نحو تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره من وجهة نظر أعضاء المجلس؟"

بينت نتائج تحليل هذا السؤال أن مستوى رضا أعضاء مجلس الأمة الكويتي عن اتجاهات التغطية الإعلامية لقضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره تراوحت بين "المنخفضة" و"المتوسطة" فقد احتلت تغطية الصحافة الإذاعية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.47)، بينما جاء في الرتبة الثانية الصحافة المطبوعة بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.40)، في حين جاء في الرتبة الثالثة الرضا عن التغطيات التلفزيونية بمتوسط حسابي "منخفض" بلغ (2.13). أما الرتبة الأخيرة فكانت من نصيب صحافة الإنترنت بمتوسط حسابي منخفض بلغ (1.89).

ويعزو الباحث الرضا المرتفع نسبيا عن التغطيات الإذاعية لكون الإذاعات هي الأقل نقدا لمجلس الأمة وأعضائه، فهي قليلا ما تفرد في برامجها زوايا أو برامج خاصة بالنقد أو التجريح، أما الصحافة المطبوعة، فهي كما مر سابقا صحافة يتمتع الكثير منها بهامش حرية كبير، مما ينعكس كثيرا في تأييد اتجاهات النواب في مساندة القضايا التي يطرحونها، وبعض النواب أنفسهم يقوم بالكتابة أو التصريح لهذه الصحف بين الحين والآخر ويجد منها المساندة مما ينعكس في نسبة رضا أفضل من غيرها من وسائل الإعلام الأخرى.

أما بخصوص الصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت) فهي غالباً ما تكون في ذيل القائمة، مما قد يعزوه الباحث إلى تقييم النواب لصحافة الإنترنت بأنها ما تزال دون مستوى النضج والحرفية الذي تتمتع به وسائل الإعلام الأخرى التلفزيونية والمطبوعة والمسموعة، خصوصاً أن الكثير من صحافة الإنترنت لا تتقيد بالأصول المهنية للصحافة ويقوم عليها عاملون غير صحفيين، وتقوم الكثير من المواقع والصحف على الإنترنت بنشر الكثير من التغطيات التي تتسم بالمبالغة والإثارة مما قلل من رضا النواب على هذه الصحافة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين شمولية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا وأخبار مجلس الأمة الكويتي ونوع الوسيلة الإعلامية.

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون Pearson Correlation أن هناك ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين جميع الوسائل الإعلامية وشمولية تغطية وسائل الإعلام، أي أن جميع الوسائل الكويتية المحلية تعمل على تغطية القضايا المحلية بشكل متواصل.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن معظم وسائل الإعلام الكويتية نشأت من منطلقات محلية أو وطنية داخلية، ولذلك فإنه سيكون على سلم أولوياتها الاهتمام بالشأن المحلي أولاً إضافة إلى اهتمامها بالقضايا والأحداث الإقليمية. وقد انعكست هذه النتيجة في النسب المئوية والمتوسطات الحسابية في الأسئلة السابقة، وكذلك تلتقي هذه النتيجة مع دراسات مركز إدارة البحوث (2009-2008).

الفرضية الثانية: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين موضوعية تغطية وسائل الإعلام الكويتية المحلية لقضايا وأخبار مجلس الأمة الكويتي ونوع الوسيلة الإعلامية.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين موضوعية وسائل الإعلام الكويتية ونوع الوسيلة الإعلامية سواء أكانت تلفزيونية أو إذاعية أو صحافة مطبوعة أو وسائل إعلام إلكترونية وهذا ما يشير إلى أن للموضوعية مكانا واضحا في وسائل الإعلام الكويتية.

وقد لاحظنا من خلال نتائج الأسئلة السابقة أن تقييم أعضاء مجلس الأمة ميز بين الموضوعية وبين الشمولية والاتجاهات، وأقرت تقييمات النواب بدرجات من الموضوعية في التغطيات لبعض الوسائل الإعلامية حيث احتلت الصحافة المطبوعة الرتبة الأولى في مجال الموضوعية. ويعزو الباحث تلك الاختلافات إلى أسباب وعوامل مختلفة منها دور حارس البوابة في وسائل الإعلام، فبعض وسائل الإعلام ذات ملكية خاصة وبعضها الآخر ذات ملكية حكومية، وبعضها ذو طابع تجاري وآخر ديني أو ثقافي أو ترفيهي ومن الطبيعي أن تختلف التقييمات بشأنها.

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات التغطيات الإعلامية في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية.

بينت نتائج تحليل هذا السؤال إلى أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين اتجاهات الموضوعات والأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية سواء أكانت متلفزة أو تغطية إذاعية أو تغطية صحفية مطبوعة أو وسائل إعلام إلكترونية، وهذه النتيجة تؤكد على أن علاقة الارتباط لاتجاهات الموضوعات والأخبار في وسائل الإعلام الكويتية المحلية ونوع الوسيلة الإعلامية وجدت لها علاقة في الإعلام الكويتي.

وقد اتضح من خلال نتائج الأسئلة السابقة أن هناك ترتيباً من وجهة نظر الأعضاء في اتجاهات وسائل الإعلام نحو القضايا والأخبار المرتبطة بمجلس الأمة، وتبين أن الصحافة الإلكترونية تأتي في نهاية هذا السلم بينما تأتي الإذاعات ثم التلفزيونات في رأس السلم من حيث إيجابية اتجاهات التغطية.

وهذه النتائج تشير إلى الصورة الذهنية التي ربما تكون واقعية عن الصحافة الإلكترونية في أنها أقل مهنية وفيها مستوى كبير من المبالغات والانحياز والشخصية، حيث يضعف فيها تأثير حراسة البوابة أو حتى الرقابة الذاتية لأن بعضها لا ينطلق من مؤسسات إعلامية ذات هيكل إداري ومسؤوليات واضحة، خصوصاً أن الكثير من تلك المواقع والصحف أنشأها أصحابها من أجل أجندات خاصة إما شخصية أو فئوية أو تجارية بحتة.

الفرضية الرابعة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها القنوات التلفزيونية.

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتغطيات القنوات التلفزيونية الكويتية لقضايا مجلس الأمة وأخباره أنها متوسطة في الغالب وقد حصلت الفقرة الخاصة بقضايا الفساد والإصلاح على الرتبة الأولى في التغطية التلفزيونية وبأهمية نسبية متوسطة وهذا ما يؤكد صحة الواقع أي أن التلفزة الكويتية تتناول باستمرار الفساد والإصلاح وخاصة في ظل الظروف الحالية، وهذا ما يتلاقى مع نتائج دراسة مركز البحوث في مجلس الأمة الكويتي (2009) الذي عكس اهتمام المواطن الكويتي في بداية هذه المرحلة النيابية بالقضايا ذات البعد الاقتصادي والمعيشي التي يلمسها المواطن الكويتي ويعاني منها ويرغب بعلاجها. ومقابل ذلك فقد حصلت الفقرة الخاصة "بالمساجلات الشخصية والفئوية" على الرتبة العاشرة وهذا ما يعطي وسائل الإعلام

المتلفة صدقية في الشارع الكويتي بان قضايا الوطن أكثر أهمية من أي قضية أخرى وقد حصل الوسط الحسابي الكلي على متوسط حسابي (2.59) وبأهمية نسبية "متوسط" وهذا ما يعطي مؤشرا على أن التلفة الكويتية تهتم بالقضايا المحلية بنسبة متوسطة في الغالب، لكنها نسبة عالية إذا ما قورنت بالاهتمام بالقضايا الأخرى ذات البعد الإقليمي أو الدولي. وتؤكد هذه النتيجة ما خلصت إليه دراسة مصباح (2005) من أن القنوات التلفزيونية زادت من معدل معرفة المواطن الكويتي بالقضايا العامة.

الفرضية الخامسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الإذاعات المحلية.

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن الإذاعات المحلية تهتم بالقضايا بدرجة متوسطة وأن القضايا الإدارية التي تمس حياة المواطن حصلت على الرتبة الأولى وبأهمية نسبة متوسطة وقد حصلت الفقرة الخاصة بالقضايا السياسية على أقل متوسط حسابي وبالرتبة التاسعة ولكن بأهمية نسبية متوسطة وأن الوسط الحسابي الكلي لفقرات الدراسة هو (3.21) وبأهمية نسبة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة الإذاعات الكويتية التي جعلت من القضايا المحلية الحياتية أولوية من أولوياتها الرئيسية، وهذه الظاهرة تبدو في الكثير من المجتمعات العربية إذ تقام مشاريع الإذاعات على أسس محلية وتجارية ويطغى على برامجها الشؤون المحلية والأغاني والبرامج الترفيهية وقليل من القضايا السياسية والعامة ذات البعد الوطني العام أو الإقليمي والدولي.

الفرضية السادسة: هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة المطبوعة.

أشارت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى أن أغلب فقرات الصحافة المطبوعة قد حصلت على متوسطات حسابية ذات أهمية نسبية متوسطة حيث أن الإجابات كانت حول الصحافة المطبوعة والتي أشارت إلى أن القضايا الأخرى المتفرقة حصلت على الرتبة الأولى وبأهمية نسبية متوسطة وأن الفقرة الخاصة بالقضايا الأمنية حصلت على الرتبة العاشرة وهذا ما يشير إلى أن الصحافة المطبوعة الكويتية لا تهتم بالقضايا الأمنية لأن الأمن في دولة الكويت يتصف بالاستقرار ولا يوجد تهديد داخلي أو خارجي للأمن والوسط الحسابي الكلي لفقرات الدراسة حصل على وسط حسابي 2.38 وبأهمية نسبية متوسطة.

الفرضية السابعة : هناك مستويات عالية من التغطية الإعلامية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة الإلكترونية.

أظهرت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين أن هناك عددا من الفقرات فيما يتعلق بصحافة الإنترنت حول القضايا التي تهتم المواطن الكويتي قد حصلت على إجابة متوسطة وبعضها قد حصل على إجابة منخفضة فقد حصلت الفقرة الخاصة بقضايا أخرى متفرقة على الرتبة الأولى و بوسط حسابي (3.13) وهذا ما يشير إلى أن صحافة الإنترنت في دولة الكويت تهتم بالقضايا المتفرقة المختلفة التي لم تدرج في القضايا التسعة التي شملها الاستبيان، ومنها قضايا الأحداث والإثارة والترفيه والقضايا الدولية، وقد حصلت الفقرة الخاصة بالقضايا لسياسية على الرتبة العاشرة فيما يتعلق بصحافة الإنترنت أي أن صحافة الإنترنت الكويتية لا تتناول القضايا السياسية بشكل كبير مما يدل على توجهاتها المعيشية أو الثقافية أو الترفيهية أو التخصصية في مجال من

مجالات العلوم والفنون وغيره، وظهر أن الوسط الحسابي الكلي لفقرات صحافة الإنترنت حول القضايا المختلفة التي تهم المواطن الكويتي قد حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.18) وبأهمية نسبية منخفضة، وهذا يعني أن صحافة الإنترنت لم تستطع بعد من استقطاب الاهتمام العام خصوصاً حول القضايا الرئيسية الخاصة بالرأي العام والقضايا التي يتناولها مجلس الأمة الكويتي. وهذه النتيجة تؤكد من نتائج الأسئلة السابقة التي فسرها الباحث بعد اكتمال نضج الصحافة الإلكترونية، وعدم تمتعها بالحد المطلوب من الحرفية الصحفية التي تسمح بمشاركتها في التأثير في القضايا العامة وقضايا مجلس الأمة.

توصيات الدراسة:

من خلال ما استخلصته هذه الدراسة من نتائج ومن خلال الأدبيات في الدراسات الأخرى، يوصي الباحث بالتوصيات والاقتراحات الآتية:

- 1- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بتحسين مستويات شمولية التغطيات الإعلامية لتكون أكثر شمولاً بما يشبع كافة الاهتمامات والإشباع التي يتطلبها الجمهور وخصوصاً قادة الرأي فيه.
- 2- ضرورة الاهتمام أكثر بموضوعية التغطيات الإعلامية خصوصاً بالنسبة للصحافة الإلكترونية (صحافة الإنترنت) نظراً للمستويات الضعيفة للثقة في مستويات الموضوعية وكذلك الشمولية والاتجاهات. وهذا يتطلب العمل على تنظيم هذه المهنة بالاعتماد على التشاور والمؤتمرات التي تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجميع بما فيهم القائمون على صحافة الإنترنت.
- 3- ضرورة الاهتمام أكثر من قبل وسائل الإعلام بالقضايا العربية والدولية السياسية وغير السياسية نظراً لأن النتائج أظهرت اهتماماً منخفضاً بهذه القضايا من قبل التغطيات الإعلامية وربما من قبل مجلس الأمة الذي يناقشها. ذلك أن القضايا العربية والدولية لها تأثير كبير على الوضع الداخلي في الكويت في ظل العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية.
- 4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الحديثة المسحية للصحافة الكويتية الحديثة نظراً لقلّة المراجع في هذا الحقل خصوصاً في وسائل الإعلام الجديدة ومنها الصحافة الإلكترونية.
- 5- ضرورة أن يقوم أعضاء مجلس الأمة أو الجهات الإعلامية فيه بدراسة اهتمامات المواطن الكويتي وأولوياته والعمل على تحسين وتطوير الجهد الإعلامي الذي يقوم به المجلس لشرح وجهة نظره في الكثير من القضايا.

6- أهمية أن يجدد مركز البحوث في مجلس الأمة دراساته بشكل دوري خصوصا عقد دراسات مقارنة بين أولويات أعضاء مجلس النواب وبين أولويات الرأي العام والذي ينتخب أعضاء مجلس الأمة.

7- أهمية أن تعقد اللقاءات التشاورية والتنسيقية بين أعضاء مجلس الأمة وممثلي وسائل الإعلام الكويتية المحلية لتحقيق المزيد من الثقة والتعاون بين الجانبين.

المراجع:

الكتب العربية:

- أبو عرقوب، إبراهيم (1993) الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، عمان، دار مجدلاوي.
- أحمد، زكريا احمد(2008)، الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- بدر، أحمد(1981) الاتصال الجماهيري بين الإعلام والدعاية والتنمية، الكويت، وكالة المطبوعات.
- التهامي، مختار (1974) الرأي العام والحرب النفسية، ج1، ط3، مصر، دار المعارف.
- دانييل كاتز وزملاؤه، الإعلام والرأي العام، ترجمة وتقديم: الدكتور محمود كامل المحامي، ط1، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1982.
- الدستور الكويتي1962: والمذكرة التفسيرية، 1962، الكويت، مجلس الأمة الكويتي.
- راشد، هادي (1992) حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت.(د.ط)
- رشتي، جيهان(1978) الأسس العلمية لنظريات الإعلام، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الزغول، محمد عارف(2007) دراسات إعلامية: الدعاية، الرأي العام، الإشاعة، الجزء الأول، عمان - أمانة عمان الكبرى.
- حسن، حمدي (1991) الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، القاهرة، الفكر العربي.
- السقاف، أحمد (1983) "تطور الوعي القومي في الكويت" محاضرة أقيمت في مدرج جامعة الكويت 29/مارس 1983، الكويت، رابطة الأدباء في الكويت.
- سميسم، حميدة (2002) الرأي العام وطرق قياسه، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- الشايحي، عبد الله خليفة (1994) "انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر 1992: تحليل نتائج" في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 72، يناير 1994.
- صيرفي، محمد عبد الفتاح (2002) **البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع؟
- عبد الحميد، محمد (1997) **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، القاهرة، عالم الكتب.
- عبده، عزيزة (2004) **الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (1988) **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**، عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع.
- عويس، خير الدين على، وعبد الرحيم، عطا حسن (1998) **الإعلام الرياضي**، القاهرة، مركز الكتاب للنشر والتوزيع.
- العبد الله، مي (2005) **الاتصال والديمقراطية**، ط1، ، بيروت- دار النهضة العربية.
- المحنة، فلاح (2001) **علم الاتصال بال جماهير: الأفكار - النظريات - الأنماط**، ط1. الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- المديرس، فلاح (1994) **التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير**، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- المديرس، فلاح (2002) **الحركة الدستورية في الكويت**، ، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- مراد، كامل خورشيد (2010) **مدخل إلى الرأي العام**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- مركز إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي، (2006) مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية. الكويت، منشورات مجلس الأمة.

- مكايي، حسن عماد، والسيد ، ليلي (1994) الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

- النعيمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار توفيق، وخليفة، غازي جمال (2009) طرق ومناهج البحث العلمي، عمان: دار الوراق.

- الوقيان، فرحان (1994) الصحافة الكويتية تاريخ وعطاء، الكويت، دار عرب.

الرسائل والبحوث:

- البرغوثي، مروان (2011) الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي وإسهامه في العملية الديمقراطية في فلسطين، تجربة المجلس التشريعي في الفترة ما بين 1996-2008م. (إطروحة دكتوراه منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، مساء اليوم - بيروت - مؤسسة الدراسات العربية).

- الحوسني، حمد علي حسن (2004). إشكالية الإعلام السياسي في النظام الدولي الجديد، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية).

- الدليمي، كامل كريم عباس (2008). اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن).

- عبد ربه، صابر، وعبد الله، نصار (1990) بعنوان " الوعي السياسي للمرشحين لمجلس الشعب المصري" عن الرابط التالي / (متاح بتاريخ الثلاثاء مارس 15، 2011)

<http://socio.montadarabi.com/t2333-topic>

- مجموعة باحثين، مؤسسة مهارات بالتعاون مع مؤسسة International Media Support "التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية في لبنان"، (حزيران 2009). (المصدر، الإنترنت، موقع "مجتمع الإعلام العربي، تشرين الثاني 28، 2009).

- مراد، كامل خورشيد (1988). الصحافة الكويتية: دراسة في تطورها، وهيكلتها وخصائصها، (رسالة ماجستير في الإعلام غير منشورة باللغة الإنجليزية، جامعة كيل، بريطانيا).

- مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي (2008) أولويات المواطن الكويتي. الكويت، إصدارات مركز البحوث والدراسات، مجلس الأمة.

- مركز البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي (2009) أولويات المواطن الكويتي. الكويت، إصدارات مركز البحوث والدراسات، مجلس الأمة.

- الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية (الأردن) (2011) (تغطية المادة الإخبارية الانتخابية في وسائل الإعلام لمجلس النواب الأردني السادس عشر.. (منشورة على الإنترنت، نقلا عن وكالة بترا للأخبار) عن الرابط التالي:

<http://aqsaveise.com/vb/showthread.php?t=242601>

الصحف والمجلات وأوراق علمية:

- السبعان، ليلي خلف (2010) "أوجه التنمية الثقافية في الكويت" ورقة مقدمة إلى في الملتقى الثقافي الأول لدول مجلس التعاون الخليجي الذي أقامه اتحاد الكتاب في الشارقة في الفترة من 5 إلى 8 ديسمبر 2010 في الشارقة. الشارقة.

- الشبيلي، عبد الرحمن، "السعوديون في مجلة الكويت (2/1)" جريدة الجزيرة، السبت 10
محرم 1421 الموافق 15 إبريل 2000 ، العدد 10061.

- عليان، حمزة، (2010) صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2740 - الاثنين 08 مارس 2010م
الموافق 22 ربيع الأول 1431هـ

- نجم، طه مصطفى(2007)" الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية في الصحافة العربية -
دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية
على لبنان(يوليو أغسطس 2006)"، مجلة الرأي العام، جامعة القاهرة، المجلد الثامن، العدد
الثالث.

المراجع الإنجليزية:

Winner, J.S, & Taukaud,J (1982) Communication Theories Origins
Method, Uses.(New York: Hosting House Puplichers)?
L.W.Doob (1969) Public Opinion and Propaganda (New York)

مواقع الإنترنت:

- موقع دار الصباح، متاح، 20 /6 /2011

[/http://www.daralsabah.com/alsabah12](http://www.daralsabah.com/alsabah12)

- موقع مجلس الأمة الإلكتروني (2011)

<http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=334>

- موقع تراث الكويت، متاح 23/6/2011

http://www.kuwaitturath.com/kw_history4.html

- الراجحي، مناور، متاح (2011/7/2)

<http://www.mostaqil.org/forum/archive/index.php/t-3083.html>

الملاحق

ملحق (1) قائمة المحكمين.

قائمة المحكمين

الرقم	الاسم	العنوان
1	أ.د. حميدة سميسم	كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط
2	أ.د. حلمي ساري	كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط
3	أ.د. عبد الجبار البياتي	كلية العلوم التربوية - جامعة الشرق الأوسط
4	أ.د. غازي خليفة	كلية العلوم التربوية - جامعة الشرق الأوسط
5	د محمد المجالي	كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط



استبيان دراسة ماجستير

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الكويتي المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

هذا الاستبيان العلمي هو أداة لدراسة في ماجستير الإعلام (جامعة الشرق الأوسط/ الأردن)
وعنوانها:

"تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لتغطية وسائل الإعلام المحلية لقضايا المجلس"

وقد صمم الاستبيان لقياس تقييم دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية من حيث مستويات التغطية
الإعلامية لقضايا المجلس وأخباره وكذلك اتجاهات هذه التغطية. وتهدف أيضاً التعرف إلى
القضايا التي استحوذت على الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام المحلية الكويتية.
برجاء تعبئة الاستبيان وإعادته للباحث.

مع جزيل الشكر والامتنان لتعاونكم.

الطالب: جهز صالح العتيبي

جامعة الشرق الأوسط - عمان/ الأردن.

هاتف: 0555044600

أسئلة الاستبيان

أولاً: قياس الشمولية في التغطيات الإخبارية:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

لا أعط م	ضعيفة -69 فأقل	وسط 70- 79	عالية 80- 89	عالية جدا 90-99	السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى شمولية وسائل الإعلام في التغطيات الإعلامية لقضايا مجلس الأمة؟
					التغطية التلفزيونية
					التغطية الإذاعية
					التغطية الصحفية (المطبوعة)
					وسائل الإعلام الإلكترونية

ثانياً: قياس الموضوعية في التغطيات الإعلامية:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

لا أعط م	ضعيفة -69 فأقل	وسط 70- 79	عالية 80- 89	عالية جدا 90-99	السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى موضوعية وسائل الإعلام في التغطيات الإعلامية لقضايا مجلس الأمة؟
					التغطية التلفزيونية
					التغطية الإذاعية
					التغطية الصحفية (المطبوعة)
					وسائل الإعلام الإلكترونية

ثالثا: قياس اتجاهات الموضوعات والأخبار:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

لا	غير	إيجابية	إيجابية	إيجابية	السؤال: من وجهة نظرك، كيف ترى اتجاهات تغطية قضايا مجلس الأمة الكويتي وأخباره في وسائل الإعلام المحلية؟
أع	إيجاب	متوسط	معقولة	جدا	
لم	ية	ة			
					التغطية التلفزيونية
					التغطية الإذاعية
					التغطية الصحفية (المطبوعة)
					وسائل الإعلام الإلكترونية

رابعا: قياس مستوى التغطية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها القنوات التلفزيونية:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

لا أعلم	ضعيفة	وسط	عالية	عالية جدا	السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى اهتمام القنوات التلفزيونية المحلية بالقضايا البرلمانية المدرجة؟
	69-	70-79	80-89	90-99	
	فأقل				
					القضايا الأمنية
					القضايا الاقتصادية
					القضايا الاجتماعية
					القضايا السياسية
					المساجلات الشخصية والفئوية
					قضايا الفساد والإصلاح
					قضايا الخلاف مع الحكومة
					القضايا الإدارية
					القضايا التشريعية
					قضايا أخرى متفرقة

خامسا: قياس مستوى التغطية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الإذاعات المحلية:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

لا أعلم	ضعيفة 69- فأقل	وسط 70-79	عالية 80-89	عالية جدا 90-99	السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى اهتمام الإذاعات المحلية بالقضايا البرلمانية المدرجة؟
					القضايا الأمنية
					القضايا الاقتصادية
					القضايا الاجتماعية
					القضايا السياسية
					المساجلات الشخصية والفتوية
					قضايا الفساد والإصلاح
					قضايا الخلاف مع الحكومة
					القضايا الإدارية
					القضايا التشريعية
					قضايا أخرى متفرقة

سادسا: قياس مستوى التغطية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها الصحافة المطبوعة:

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى اهتمام الصحافة المحلية المطبوعة بالقضايا البرلمانية المدرجة؟	عالية جدا 90-99	عالية 80-89	وسط 70-79	ضعيفة -69 فأقل	لا أعلم
القضايا الأمنية					
القضايا الاقتصادية					
القضايا الاجتماعية					
القضايا السياسية					
المساجلات الشخصية والفئوية					
قضايا الفساد والإصلاح					
قضايا الخلاف مع الحكومة					
القضايا الإدارية					
القضايا التشريعية					
قضايا أخرى متفرقة					

سابعا: مستوى التغطية للموضوعات والقضايا التي اهتمت بها صحافة الإنترنت

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

السؤال: من وجهة نظرك: ما مدى اهتمام صحافة الإنترنت المحلية بالقضايا البرلمانية المدرجة؟	عالية جدا 90-99	عالية 80-89	وسط 70-79	ضعيفة -69 فأقل	لا أعلم
القضايا الأمنية					
القضايا الاقتصادية					
القضايا الاجتماعية					

					القضايا السياسية
					المساجلات الشخصية والفئوية
					قضايا الفساد والإصلاح
					قضايا الخلاف مع الحكومة
					القضايا الإدارية
					القضايا التشريعية
					قضايا أخرى متفرقة

ثامنا: قياس درجة رضا أعضاء مجلس الأمة عن التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام المحلية

الرجاء وضع إشارة في الخانة التي تراها مناسبة لتقييمك

غير راض أبدا	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة جيدة جدا	درجة ممتازة	نوع الوسائل الإعلامية
					القنوات التلفزيونية
					الإذاعات المحلية
					الصحافة المطبوعة
					صحافة الإنترنت

كل الشكر والامتنان..

الطالب / جهز العتيبي/ جامعة الشرق الأوسط - عمان/ الأردن